

كلمة السيد الوزير أمام لجنة المالية
في نهاية المناقشة العامة حول مشروع
قانون المالية لسنة 2008

-*-

بسم الله الرحمن الرحيم
سيدي الرئيس
السيدات والسادة النواب المحترمين ،

يشرفني ، في هذه المرحلة الأخيرة من المناقشات العامة المتعلقة بمشروع
قانون المالية لسنة 2008 ، وقبل المرور إلى مداينة المواد ، أن أتناول الكلمة
من جديد أمام لجناتكم الموقرة لتوضيح بعض الجوانب التي تعرض لها السيدات
والسادة النواب المحترمون والتساؤلات التي طرحوها خلال إجتماعاتنا السابقة .
ولقد تم تحضير جذاذات مفصلة أتمنى أن يجد فيها السيدات والسادة النواب
المحترمون الأجوبة الكافية على أسئلتهم وتساؤلاتهم وتجميعها في وثيقة ستوزع
عليكم في آخر هذه الجلسة.

إلا أنني أرى من المفيد الرجوع في هذا العرض التمهيدى إلى بعض
المواضيع ذات الطابع الأفقى لإلقاء المزيد من الضوء على الخطوط العريضة
للسياسة الحكومية واختياراتها وأهدافها .

وأود التأكيد بادي ذي بدء أن الإستراتيجية المعتمدة من طرف الحكومة ليست إستراتيجية القطيعة مع الماضي .

فقد سبق لي أن أشرت في خطابي أمام الجلسة العامة إلى أن مشروع قانون المالية لسنة 2008 يتسم في أحد جوانبه بالإستمرارية . وتستند هذه الإستمرارية إلى الحصيلة الإيجابية التي تم تسجيلها خلال السنوات الأخيرة في مختلف الميادين .

فقد ارتفعت نسبة النمو ، وتحسنت ظروف توازن المالية العمومية ، وتم التحكم في وتيرة التضخم ، وتقوت وضعية حساباتنا الخارجية ، وتم كسر الحلقة المفرغة للمديونية بصفة عامة والمديونية الخارجية بصفة خاصة التي تغذي عجز الميزانية . وتحسنت في نفس الوقت مؤشراتنا الإجتماعية على مستوى نسبة التمدرس والصحة ومحاربة كل من الأمية والبطالة والفقر . وعمت أوراش الإستثمار والبناء والتجهيز كل أرجاء المملكة بشكل لم يسبق له مثيل . كما أصبحت الشركات العالمية تتنافس للإستثمار في بلادنا .

ومما يجب التنبيه إليه ، أن هذه النتائج قد تم تسجيلها في ظل أوضاع لم تكن دائما سهلة ، بل شابتها في كثير من الأحيان ، العديد من التطورات المعاكسة كتوالي سنوات الجفاف ، والكوارث الطبيعية والتهاب أسعار بعض المواد الأولية في الأسواق العالمية . إلا أنه، مهما تكن أهمية هذه النتائج، فلا يحق لنا الركون إليها أو الإكتفاء بها .

لهذا ، أشرت في خطابي السابق إلى أن ميزانية 2008 تشكل في نفس الوقت ميزانية الطموح المتجدد نحو آفاق أوسع في مجال النمو الإقتصادي والرقمي الإجتماعي .

ذلك أننا قد بلغنا في نظري عتبة من التطور في مختلف الميادين تؤهلنا للتطلع الى المستقبل بثقة أكبر في قدرتنا على مواصلة مسيرتنا بحزم وثبات في طريق التنمية الشاملة وخلق الثروات ومناصب الشغل مع الحرص على توزيعها بشكل أكثر إنصافا على المستويين الإجتماعي والمجالي .

ولهذه الغاية، تعمل الحكومة على تأمين الإستغلال الأمثل للمزايا الإستراتيجية والهيكلية التي تتمتع بها بلادنا على المستوى الجغرافي بقربها من اقتصاديات قوية كأوربا ، أو على المستوى البشري بوجود ساكنة مقتنعة بقيم الجد والعمل ويد عاملة وأطر يتحسن تكوينها بإستمرار ، أو على مستوى البنيات التحتية والخدمات التي ما فتئت كذلك تتحسن وتتقوى أو على مستوى المناخ العام الذي يحث على تنمية الثقافة المقاولاتية واستقطاب الإستثمارات . هذا فضلا عن الثروات الطبيعية التي تزخر بها بلادنا .

كما تعمل الحكومة على الإستفادة على الوجه الأمثل من الآفاق الجديدة التي يتيحها انفتاح الأسواق في إطار العولمة وإتفاقيات الشراكة المبرمة مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة في مختلف القارات .

يندرج العمل الحكومي بطبيعة الحال ضمن التوجيهات الواردة في التصريح الذي تقدم به السيد الوزير الأول أمام البرلمان والذي تمت المصادقة عليه من طرف مجلس النواب المحترم .

ويشكل مشروع قانون المالية لسنة 2008 الخطوة الأولى في طريق بلورة هذه التوجيهات على أرض الواقع كما يتجلى ذلك من خلال الجدول الذي سيتم توزيعه عليكم لتوضيح مدى التقاطع التام والأمين لمضمون الخطاب الذي تشرفت بالقائه أمام مجلس النواب المحترم ومقتضيات مشروع قانون المالية مع البرنامج الحكومي بمختلف جوانبه ، وعلى الخصوص منها ما يتعلق بتحقيق الأولويات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية المعتمدة . هذا مع الإشارة إلى أن البرنامج

الحكومي يمتد عبر خمس سنوات وأن معلومات أكثر تفصيلا سيتم تقديمها من طرف أعضاء حكومة صاحب الجلالة عند دراسة مشاريع الميزانيات التي يشرفون عليها في إطار اللجان الفرعية لمجلس النواب المحترم.

بعد هذا التقديم العام، أود وضع أمام أنظاركم، بكل موضوعية، بعض الإيضاحات الإضافية حتى يكتمل لديكم التصور العام حول مشروع قانون المالية وذلك عبر خمسة محاور:

1. تسريع وثيرة النمو وإنعاش الصادرات

2. التوازن المالي والدين العمومي،

3. السياسة الجبائية

4. الاستثمارات العمومية

5. البعد الاجتماعي للسياسة الحكومية

المحور الأول : الإطار الماكرواقتصادي

I - إشكالية النمو

اعتبر بعض النواب أن معدل النمو في المغرب لا زال تابعا لنتائج القطاع الفلاحي. كما يرى البعض الآخر أن معدل النمو المتوقع لسنة 2008 غير واقعي.

1 - استقلالية النمو إزاء نتائج القطاع الفلاحي:

جوابا عن تساؤلات السادة النواب، أود فيما يخص المسألة الأولى أن أؤكد لكم على أن النمو في المغرب أصبح منذ نهاية العقد الأخير أكثر استقلالية إزاء نتائج القطاع الفلاحي التي تخضع كما تعلمون إلى تقلبات المناخية.

و هكذا، إذا نظرنا إلى تطور الاقتصاد المغربي خلال الفترة الممتدة ما بين 2001 و 2006 نلاحظ أن معدل النمو كان دائما إيجابيا وبلغ نسبة 5.4% سنويا بالرغم من حدوث سنتين من الجفاف خلال هذه الفترة.

وأود في هذا الصدد أنؤكد أن الجفاف أصبح ينتج عنه تراجع النمو إلى مستوى لا ينزل عن 2 % علما أنه في الثمانينات كانت بلادنا تعرف نموا سلبيا في سنوات الجفاف.

وترجع هذه الاستقلالية المتزايدة في النمو إلى تنويع النشاطات الإنتاجية للاقتصاد المغربي الناتجة عن الإصلاحات الهيكلية و القطاعية التي ترمي إلى تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن النمو المحقق خلال الفترة المذكورة يعزى بالأساس إلى الأداء الجيد للقطاعات غير الفلاحية التي عرفت نموا مضطربا بلغ للمرة الأولى 6.2% سنة 2006 ، و قد ساهمت في هذا النمو بالأخص قطاعات البناء و الأشغال العمومية و السياحة و المواصلات و النقل التي حققت في السنوات الأخيرة نسب نمو مستدامة تتراوح ما بين 8 إلى 10 % سنويا.

و نتج عن الدينامية التي تعرفها هذه القطاعات ارتفاعا لوزنها في الناتج الداخلي الخام حيث أصبح قطاع السياحة يمثل 6.3% من هذا الناتج سنة 2006 عوض 4.9% سنة 1998 وقطاع البناء و الأشغال العمومية 5.5% عوض 1.8% وقطاع المواصلات 3.4% عوض 1.8%.

كما يجب التأكيد على أن ارتفاع وتيرة النمو قد تحقق كذلك بفضل التطور الهائل لمستوى الاستثمار في بلادنا و الناتج عن التحسن المهم لمستوى الادخار و كذا السياسة الإرادية التي تم اتباعها. و هكذا فقد تنامي مستوى الاستثمار ليصل إلى مستويات تناهز حاليا 30% من الناتج الداخلي الخام عوض حوالي 25% في بداية العقد الحالي.

2- واقعية توقعات النمو لسنة 2008 :

اعتبر بعض النواب أن معدل النمو المتوقع لسنة 2008 غير واقعي. جوابا عن تساؤل السادة النواب، أود أنؤكد لكم بأن معدل النمو المتوقع يبقى دون الطاقات الحقيقية للاقتصاد المغربي الذي دخل في دورة نمو قوي ومستدام خلال السنوات الأخيرة . واعتبر بأن هذه التوقعات تركز على فرضيات حذرة للاعتبارات التالية:

على الصعيد العالمي، بالرغم من التأثير السلبي لأزمة السوق العقاري في الولايات المتحدة، فإن الاقتصاد العالمي سيواصل نموه بوتيرة 4,8 %.

كما ستواصل التجارة العالمية تطورها ب 6.7 %.

أما فيما يخص فرضية أسعار البترول، فقد اعتمدنا على توقعات المنظمات الدولية. وأريد أن أشير إلى أن المستوى الحالي لسعر البترول الذي يفوق الفرضية المعتمدة في إطار قانون المالية يرجع جزئيا إلى عمليات المضاربة حيث أن بعض المختصين يعتبرون أن قواعد العرض و الطلب تجعل السعر الملائم في مستوى 75 دولار، وأن الفرق الحالي يرجع إلى اعتبارات ظرفية.

كما ارتكزت توقعاتنا على فرضية تبدو واقعية فيما يخص سعر الأورو مقابل الدولار.

أما على الصعيد الوطني، أريد أن أؤكد على أن توقعاتنا تركز على دينامية متزايدة للقطاعات الغير فلاحية حيث نتوقع أن تحقق نموا ب 5,6 %. ونعتبر بأن هذا التوقع حذر بالنظر إلى التطورات الأخيرة التي عرفها الاقتصاد المغربي. وفي هذا الصدد أريد أن أشير إلى أن الاقتصاد الوطني حقق قفزة نوعية خلال السنوات الأخيرة تجعله أكثر استقلالية إزاء تقلبات المحصول الفلاحي. وعلى سبيل المثال، فإن الناتج الداخلي الغير الفلاحي قد تنامي ب 6 % خلال 2006 والستة أشهر الأولى من هذه السنة. وتعكس هذه الدينامية معطيات ملموسة نذكر من بينها على الأخص 3 مؤشرات :

ويتعلق الأمر أولا بتطور القروض المقدمة للاقتصاد بوتيرة غير مسبقة بحيث تزايدت بأكثر من 84 مليار درهم خلال الإثنى عشرة أشهر الأخيرة، أي ما يعادل تزايد هذه القروض ما بين 2001 و 2005.

وثانيا، فإن واردات مواد التجهيز والمواد الغير منتهية الصنع قد عرفت ارتفاعا مهما خلال التسعة أشهر الأولى من هذه السنة، بلغ 10.4 مليار درهم أو 14.3 %.

و أخيرا فإن مداخيل الضريبة على القيمة المضافة قد حققت خلال نفس الفترة ارتفاعا مهما بلغ 5.2 مليار درهم أو 24.8 %، الشيء الذي يعكس حيوية الاستهلاك على الخصوص والنشاط الاقتصادي بصفة عامة.

وتشير التطورات الثلاث الأخيرة الواردة أعلاه إلى أن النمو الحقيقي للناتج الداخلي الخام غير الفلاحي يمكن أن يكون أهم من ذلك الذي ستقرزه منهجية الحسابات الوطنية.

وفي ما يخص المستقبل، وعكس ما ورد في تدخلات بعض النواب المحترمين، فإن المغرب لن يتراجع إلى الوراء، بل سيفتح آفاق جديدة من أجل المضي قدما في اتجاه تحقيق نمو قوي، وذلك عبر كل الاوراش التي تطرقت إليها أمام مجلسكم المؤقر والتي تهم بالأساس :

- تعميق الإصلاحات الهيكلية والقطاعية؛
- إنشاء أقطاب للتنمية ونهج سياسة جهوية جديدة؛
- إنعاش قطاع التصدير (المكتب الوطني للفوسفات، رونو...).

II إشكالية العجز التجاري و دور الحكومة لإنعاش قطاع الصادرات

لقد طرحت عدة تساؤلات حول تنامي العجز التجاري و ذهب البعض إلى التساؤل حول مدى مصداقية التوقعات التي تشير إلى فائض في الحساب الجاري لميزان الأداءات خلال سنة 2007.

فيما يخص العجز التجاري، أود أن أشير إلى أن علاقاتنا التجارية عرفت بالفعل، خلال السنوات الأخيرة، تفاقم هيكلية للعجز التجاري الذي انتقل من 11% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2003 إلى 17% سنة 2006، مما أدى إلى تراجع معدل تغطية الواردات بالصادرات من 62% إلى 54% خلال هذه الفترة. و خلال التسعة الأشهر الأولى من سنة 2007، بلغ هذا المعدل 47,8%.

1. معطيات حول تفاقم العجز التجاري

أولا، في ما يخص الواردات، يجب الإشارة إلى أن عوامل خارجية، من جهة، و كذلك ارتفاع وتيرة نمو الاقتصاد الوطني، من جهة أخرى، ساهما في ارتفاع قيمة مشترياتنا من الخارج.

● الظرفية الاقتصادية العالمية

في هذا الصدد، نشير إلى أن الظرفية الاقتصادية الصعبة التي عرفتھا الأسواق العالمية للمواد الأولية خلال السنوات الأخيرة و التي تمثلت بالخصوص

في ارتفاع أسعار النفط الخام ساهمت بشكل كبير في تنامي العجز التجاري. فما بين سنة 2003 و 2006 ارتفعت وارداتنا من المواد الطاقية ب 24 مليار درهم مساهمة بذلك ب 55% في تقاوم العجز التجاري خلال هذه الفترة.

وقد تميزت الأسواق الدولية للمواد الأولية، كذلك، بغلاء سعر المواد الفلاحية خصوصا القمح الذي ارتفع سعره في ظرف سنة من 160 دولار للطن إلى 344 دولار للطن حالياً. أدت هذه العوامل، بالنسبة للسنة الحالية، إلى تكلفة إضافية على مستوى الواردات توازي 5 مليار درهم أو 0,8% من الناتج الداخلي الخام.

• دينامكية الاقتصاد الوطني

و كما تعرفون، فإن ارتفاع وتيرة النمو الاقتصادي (5,4% في المتوسط خلال السنوات الأخيرة) الناتج عن دينامكية مختلف القطاعات (البناء والأشغال العمومية، الصناعات التحويلية، الاتصالات) تتطلب استيراد أكبر للمنتجات النصف المصنعة و مواد التجهيز. و هذا ما حصل بالفعل خلال هذه الفترة حيث عرفت واردات المنتجات النصف المصنعة و مواد التجهيز ارتفاعا يقدر ب 14% و 15% تباعا ما بين 2003 و 2006

ثانيا، في ما يخص الصادرات، بعد الفتور الذي عرفته صادراتنا إلى حدود 2004، فقد تمكنت من تحقيق انتعاش مهم بنمو قارب 13% في سنوات 2005 و 2006 بفضل التطور الملحوظ لمبيعاتنا من:

- المنتجات المصنعة بدون احتساب مشتقات الفوسفات (8 مليار درهم أو 14,6 %) خاصة صادرات الأنسجة ب 3,2 مليار درهم أو 13% و المركبات الإلكترونية 0,7 مليار درهم أو 13% .
- الفوسفات و مشتقاته ب 1,9 مليار درهم أو 11,6%,
- المنتجات السمكية ب 2 مليار درهم أو 22,3%.

و خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2007 عرفت الصادرات حقا بعض التباطؤ مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية، حيث سجلت ارتفاعا قدره 4,7% (مقارنة مع 13% سنوات 2005 و 2006) نتيجة تراجع صادرات

الحوامض ب 18,2% والمواد الخام الفلاحية ب 27,5% ارتباطا بالموسم الفلاحي الغير جيد. و لكن موازاة مع هذا يجب الإشارة إلى أنه قد سجل تطور إيجابي لصادرات الفوسفات ومشتقاته ب 19,4% وكذلك مواد التجهيز ب 14,3%. ونلاحظ أيضا تطورا مهما للقطاع الخدماتي حيث وصلت مداخيل مركز الاتصال إلى 1,8 مليار درهم بارتفاع بلغ 33,5%.

2. بعض المرتكزات من أجل النهوض بقطاع الصادرات

إن الحكومة تعطي أهمية كبرى لقطاع الصادرات نظرا للدور المهم الذي يلعبه كقاطرة للنمو الاقتصادي. و تبدل السلطات العمومية في هذا الشأن جهودا كبيرة لإنعاش هذا القطاع من خلال:

- مواصلة نهج سياسة صناعية أكثر فاعلية تركز على إبرام اتفاقيات إطار مع القطاعات المنتجة التي تحدد لكل قطاع أهدافا للنمو و للتصدير من خلال منح الدولة لمجموعة من الامتيازات، كتخفيض تكلفة الطاقة التي تشكل جزءا مهما من كلفة التصدير وتحمل الدولة لجزء مهم من تكاليف التكوين المهني لفائدة الشركات المصدرة. وقد تم إلى يومنا هذا توقيع مجموعة من اتفاقات الإطار مع قطاعات السياحة والنسيج والملابس، والتقنيات الجديدة.

- عقد اتفاقيات ذات أبعاد استراتيجية مع بعض الشركات العالمية الكبرى (RENAULT- NISSAN) مما سيمكن من فسخ مجال جديد لصادراتنا بهدف الوصول إلى تصدير أكثر من 300.000 سيارة سنويا في أفق 2012.

- إنشاء المناطق الحرة للتصدير و إحداث قواعد التصدير Plateformes d'exportation لفائدة المصدرين غير المباشرين

- تعزيز دور المكتب الشريف للفوسفات و الرفع من طاقته الإنتاجية عبر استثمارات ستفوق 30 مليار درهم في أفق 2015 مما سيمكن من مضاعفة إمكانياتنا من تصدير الفوسفات و مشتقاته

- تفعيل دور الآليات التمويلية التي هي رهن إشارة المقاولات، و كذا إصلاح و تحسين فعالية النظام الوطني للضمان

- كما سنسعى إلى تحسين أدوات التأمين على الصادرات و مصاحبة المصدرين في عمليات التنقيب التي يقومون بها للبحث عن أسواق جديدة.

إن هذه الإجراءات و كذا إجراءات أخرى سيتم دراستها، سوف تمكننا من خلق إطار أكثر ملائمة لتطوير قدراتنا التصديرية و الرفع من تنافسيتنا بهدف التقليل من العجز التجاري و جعل قطاع الصادرات يلعب دوراً أساسياً يساهم في الرفع من وثيرة النمو.

و يجب التأكيد من جهة أخرى أن الاستثمارات الهائلة التي يعرفها الميدان السياحي و المستوى الذي وصلت إليه تحويلات المواطنين المغاربة المقيمين بالخارج سيمكنان بلادنا من الحفاظ على فائض في الحساب الجاري لميزان الأداءات مع الخارج خلال السنوات المقبلة. كما أن الاستثمارات الأجنبية التي بدأت تتدفق بشكل مهم على بلادنا ستساهم كذلك في الرفع من مجوداتنا من العملة الصعبة التي ارتفعت يجب التذكير من 50 مليار درهم سنة 2000 إلى أكثر من 200 مليار درهم حالياً.

المحور الثاني : المالية العمومية والمديونية

I - المالية العمومية برسم مشروع قانون المالية 2008

تطرق السادة النواب إلى مدى واقعية مستوى عجز الخزينة المتوقع بالنظر إلى التطورات التي ستعرفها كل من الموارد و النفقات في ظل الإكراهات التي يواجهها بلدنا على المستويين الداخلي والخارجي.

بالفعل، إن توقعات الموارد و النفقات برسم مشروع قانون المالية لسنة 2008 تسفر عن عجز يقدر ب 20 مليار درهم أو 3 % من الناتج الداخلي الخام و ذلك على أساس التحسن المرتقب للموارد و التحكم في نفقات التسيير بالرغم من آثار كل من الإجراءات المتعلقة بخفض سعر الضريبة على الشركات و ارتفاع أسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية و كذا مجهود الدولة في ميدان الاستثمار.

و يمكن القول أن العجز المرتقب يرتكز على فرضيات يطبعها نوع من الحذر فيما يخص تطور الموارد و ذلك بالنظر إلى الإنجازات برسم السنوات

المالية الأخيرة و التي سجلت فوارقا ايجابية مهمة مقارنة مع التوقعات الأولية، الشيء الذي مكن من حصر عجز الميزانية، دون احتساب مداخيل الخصوصية، في مستوى أقل بنقطة إلى نقطة و نصف من الناتج الداخلي الخام بالنسبة للتوقعات الأولية.

و هكذا، و إذا ما أخذنا ظروف إنجاز قانون المالية الحالي لسنة 2007 الذي كان يركز على فرضية ثمن النفط في حدود 65 دولار للبرميل، فإن المعطيات الحالية تبين أن سعر النفط سيكون بالمتوسط في حوالي 78 دولار إلا أن هذا الارتفاع ب 13 دولار بالنسبة لتوقعاتنا سوف لن ينتج عنه تفاقم في العجز بل أكثر من هذا ، فإننا نتنبأ أن يكون العجز في مستوى أقل و ذلك بفضل الارتفاع الملموس للمداخيل الجبائية.

إن هذه التطورات تسمح لنا بنوع من التفاؤل حول قدرتنا على حصر عجز الخزينة في المستوى المقترح عليكم علما من جهة أخرى أن الحكومة عازمة على دراسة و اتخاذ القرارات اللازمة التي تمكن من ترشيد نفقات المقاصة دون المس بالقدرة الشرائية للمواطنين علما أن أغلب المحللين يجمعون على أن ثمن النفط سيستقر في حدود 70 دولار للبرميل في المتوسط.

وأخيرا، لابد من التأكيد على أن حصر مستوى عجز الميزانية في حدود 3 % لمن شأنه أن يؤهل بلدنا لتعزيز و تحسين مكتسباته على مستوى التوازنات الماكرواقتصادية و خاصة ملاءمة السياسة المالية للحكومة مع السياسة النقدية أساسا عبر تجنب ضغط الخزينة على سيولة السوق و بالتالي خلق الشروط الملائمة لتمويل القطاعات المنتجة.

II - تطور المديونية

عبر بعض السادة النواب عن تخوفاتهم بخصوص تطور مديونية الخزينة مشيرين إلى أن اللجوء إلى التمويل الداخلي من شأنه أن يحدث تداعيات سلبية على تمويل القطاع الخاص.

على هذا المستوى، من الضروري الإشارة إلى بعض الملاحظات المهمة التالية:

1- تمكنت بلادنا، بفضل المجهودات المبذولة التي استهدفت احتواء و تقليص عجز الميزانية، من خفض حجم المديونية بشكل كبير.

إن نسبة حجم الدين إلى الناتج الداخلي الخام سجلت انخفاضا ملموسا حيث انتقلت من أكثر من 90% في خلال التسعينات إلى 57,4% في متم سنة 2006.

خلال السنوات الخمس الأخيرة، عرفت مديونية الخزينة تقلصا سنويا عادل نقطتين من الناتج الداخلي الخام رغم الخصوصية التي عرفتتها سنة 2005 و التي تميزت بتمويل عمليتي المغادرة الطوعية و كذلك تصفية متأخرات الخزينة لفائدة الصندوق المغربي للتقاعد بما يناهز أكثر من 22 مليار درهم.

2- اقترن مسلسل الانخفاض المستمر لحجم مديونيتنا بتغيير في بنية الدين العمومي التي أصبحت على الشكل التالي : 80% للدين الداخلي و 20% للدين الخارجي بعد ما كانت نسبة الدين الخارجي لوحده تشكل الثلثين إذا رجعنا أكثر من 10 سنوات إلى الوراء.

3- إن تقوية تمويل الخزينة بالجوء إلى الموارد الداخلية، الذي أصبح ممكنا بفضل الإصلاحات التي عرفها القطاع المالي و كذا نمط تمويل الخزينة، قدمت امتيازات كثيرة بما أن هذه التمويلات تعتبر خالية من مخاطر الصرف و بما أن جزء

الفوائد المدفوعة يتم استرجاعه عن طريق الضرائب. كذلك فإن تطور سوق سندات الخزينة و استفادة القطاع المالي من السيولة الموجودة، مكنت من تخفيض كبير لنسب الفائدة مما ساهم في تقلص تحملات الفوائد التي تراجعت من 6% بالنسبة للناتج الداخلي الخام سنة 1995 إلى 4,9% و 3,2% على التوالي سنتي 2001 و 2006.

إن انخفاض تحملات الفوائد التي من المتوقع أن لا تشكل سوى 2,9% بالنسبة للناتج الداخلي سنة 2008 مكن من توفير مساحات جديدة في الميزانية وساهم بشكل مهم في احتواء عجز الميزانية.

4- إن لجوء الخزينة إلى الدين الداخلي لم يفرز أي أثر مزاحمة على الفاعلين الاقتصاديين للمملكة، حيث أن هذا التمويل لم يكن من المصدر البنكي. في هذا الصدد و إن كانت مديونية الخزينة انتقلت من 131 مليار درهم سنة 1998 إلى ما

يُناهز 268 مليار درهم في سنة 2006 فإنه بالمقابل انخفضت نسبة الديون البنكية حيث تقلصت من 84,5 مليار إلى 77,3 مليار درهم في هاتين السنتين على التوالي.

وهكذا، فإن القروض البنكية للخرينة لم تمثل نهاية سنة 2006 سوى 14% من نشاطها مقابل 19% سنة 2000 و 30% سنة 1995.

5- بالموازاة للتطور المتحكم فيه للمديونية الداخلية و الذي أفرز تأثيرات ايجابية على مجمل الفاعلين الاقتصاديين، استمرت الخزينة في سياسة التدبير النشط للدين الخارجي عبر معالجة أكثر من 5 مليارات دولار خاصة على شكل عمليات تحويل القروض إلى استثمارات عمومية و خاصة.

كما أن تسريع وثيرة الإصلاحات في بلدنا و تقوية وثيرة انجاز البنيات التحتية أدوا إلى الرفع و بشكل بارز من عمليات السحب في السنوات الثلاثة الأخيرة .

وهكذا فإن السحوبات من التمويلات الخارجية لدى الهيئات المالية المتعددة الأطراف و وكالات التنمية ارتفعت من معدل سنوي يناهز 4,2 مليار درهم ما بين سنوات 2001 و 2004 إلى ما يقارب 10 مليارات درهم ما بين 2005 و 2007.

هذا الخط التصاعدي لعمليات السحب في السنوات الثلاث الأخيرة والذي يدل باللمس على قدرة استيعاب (capacité d'absorption) أفضل في بلادنا مكن من خفض أو بالأحرى من إقصاء التدفق الصافي السلبي للموارد الخارجية من أجل جعل بنية المديونية تستقر في حوالي 20% من الدين الخارجي مقابل 80% من الدين الداخلي.

6 - حاليا يمكن اعتبار مستوى الدين متحكم فيه نسبيا، غير أن هدفنا المتوخى هو مواصلة هذه الحركية من خلال التحكم في المصاريف العمومية و الحفاظ على العجز المالي في مستويات لا تتجاوز 3%. إن مشروع قانون المالية لسنة 2008 سيمكننا من خفض مستوى الدين إلى 55,5% نهاية 2008.

7 - أريد أن ابرز أن سنة 2007 ستكون و بلا شك سنة اساسية في تاريخ مديونية المغرب و ذلك لأننا طوينا كليا صفحة إعادة الجدولة من خلال التسديد المسبق للدين لاتجاه نادي لندن من جهة، و من جهة أخرى لأننا مقدمون على

الانتهاء من دفع مستحقات بنك المغرب من التسهيلات التي قدمها للدولة ما بين 1960 و 1980.

8 - أخيرا أريد أن أوضح انه في إطار التدبير العقلاني لمالية الدولة، ستدخل الخزينة في مسلسل يمكنها من إنشاء قاعة المعاملات في أفق أن تضطلع بدور متدخل فاعل في السوق.

المحور الثالث : النظام الجبائي و التدابير الجبائية الواردة في مشروع قانون المالية لسنة 2008

طرح السيدات و السادة النواب المحترمون مجموعة من الأسئلة حول السياسة الجبائية المتبعة بصفة عامة و حول بعض التدابير الجبائية التي جاء بها مشروع قانون المالية لسنة 2008 بصفة خاصة.

اسمحوا لي في البداية، أن أذكر بما سبق القيام به من تدابير في مجال الإصلاح الجبائي، قبل عرض منظور الحكومة في مجال السياسة الضريبية، والذي سبق للسيد الوزير الأول أن تقدم به أمام مجلسكم الموقر، و نقترح اليوم تدابير الأولى ضمن قانون المالية المعروض أمام أنظاركم.

أولا: معطيات عامة متعلقة بالإصلاح الجبائي و الإصلاحات المواقبة له على مستوى المديرية العامة للضرائب و أثرها على تطور المداخل

I. الإصلاح الجبائي

1- ظروف الإصلاح : الانفتاح و الأيام الوطنية للجبايات

في هذا الصدد لا بد من التذكير بالمراحل التي مر منها مسلسل إصلاح النظام الجبائي المغربي منذ انعقاد الأيام الدراسية الوطنية حول الجبايات سنة 1999 في ظروف اتسمت بسرعة انفتاح الاقتصاد الوطني وإرساء الإصلاحات القانونية والاقتصادية والاجتماعية.

2- المنهجية المتبعة

ومن أجل تفعيل عملية الإصلاح الجبائي تم تبني منهجية تدريجية وتراكمية في إطار مواصلة السياسة الاقتصادية والاجتماعية وذلك بغية عصرنة النظام الجبائي وملاءمته مع الأنظمة الجبائية المعمول بها في الدول المنتمية إلى فضاء البحر الأبيض المتوسط.

3- التدابير المتخذة و تسلسلها الزمني

و هكذا، تم بصورة تدريجية اتخاذ عدة تدابير خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2007، أدت إلى إصدار المدونة العامة للضرائب.

ويمكن تلخيص مراحل عملية الإصلاح الجبائي كما يلي:

✓ سنة 1999 إلى 2003 : تبسيط وملاءمة النظام و المساطر الجبائية و نسخ وإدماج الضرائب النوعية ؛

✓ سنة 2004 : إصلاح واجبات التسجيل ؛

✓ سنة 2005: إعداد كتاب المساطر الجبائية الذي تم بموجبه تجميع كل القواعد المسطرية المتعلقة بالمراقبة والمنازعات الضريبية في نص واحد مع تحسين هذه القواعد من أجل نجاعة أفضل للنظام الجبائي الجاري به العمل و بداية الإصلاح المتعلق بالضريبة على القيمة المضافة؛

✓ سنة 2006: إعداد كتاب الوعاء والتحصيل بإدماج كل المقتضيات المتعلقة بقواعد الوعاء و التحصيل في نص واحد و مواصلة إصلاح الضريبة على القيمة المضافة و توسيع الوعاء الضريبي بإلغاء بعض الإعفاءات وكذا فرض الضريبة على بعض المواد؛

✓ سنة 2007: إصدار المدونة العامة للضرائب و إصلاح الضريبة على الدخل بتخفيض جدول أسعار هذه الضريبة.

4- تدبيران نوعيان: استعمال الالكترونيات في الإقرار و التحصيل و

تكليف المديرية العامة للضرائب بالتحصيل

و هنا لا بد من الإشارة إلى مقتضيين يشكلان قفزة نوعية في تطور عمل الإدارة الجبائية وهما :

- الإقرار والأداء الإلكترونيين؛
- وتحصيل الضريبة على القيمة المضافة (قانون المالية لسنة 2004)، والضريبة على الشركات (قانون المالية لسنة 2005) والضريبة على الدخل (قانون المالية لسنة 2006) من طرف المديرية العامة للضرائب التي أصبحت تدريجيا المخاطب الوحيد لكل الملزمين.

5- إصدار المدونة العامة للضرائب

وقد مكن إصدار المدونة العامة للضرائب سنة 2007 من تحقيق الأهداف التالية:

- قراءة أفضل للمقتضيات الجبائية ؛
- شفافية أفضل في العلاقات بين الإدارة الجبائية وشركائها ؛
- وضع وسيلة عمل مبسطة وعملية رهن إشارة جميع الفاعلين ؛
- الوصول إلى هدف أساسي وهام ألا وهو تكريس ثقافة جبائية جديدة.

6- إصلاحات داخل المديرية العامة للضرائب

وواكبت هذه الإصلاحات على مستوى التشريع إصلاحات في مجال التسيير الإداري والتكوين وإعادة هيكلة المصالح الجبائية على الصعيدين المركزي و الجهوي.

و هكذا تم إحداث مصالح خاصة بالشركات الكبرى و مصالح خاصة بالأشخاص المعنويين الآخرين ومصالح خاصة بالأشخاص الذاتيين و ذلك لتسهيل و عقلنة تسيير ملفات الملزمين وتمكينهم من خدمة إدارية متميزة بالإضافة إلى

منح المديريات الجهوية صلاحيات واسعة في تدبير الشأن الضريبي و ذلك في إطار توسيع اللامركزية و اللاتمركز.

7- تطور المداخل الضريبية

كل هذه التدابير ساهمت في الرفع من المردودية العامة للإدارة الجبائية وفي تحسين مستوى المداخل الجبائية. التي تطورت خلال الأربع سنوات الماضية على الشكل التالي:

السنوات	2003	2004	2005	2006
نسبة انجاز المداخل من طرف المديرية العامة للضرائب	103,8%	105,6 %	110,7%	119,6%
تطور مداخل المديرية العامة للضرائب	8,7%	8,8%	14,9%	18,8%
نسبة تطور الناتج الخام الداخلي	6,9 %	5,6%	3,4%	10,5%

و ستواصل الحكومة السير على نفس النهج لإصلاح المنظومة الجبائية و ذلك بإصلاح الضريبة على الشركات المقترحة في مشروع قانون المالية لسنة 2008 المعروض على أنظاركم.

ثانيا: الجواب على التساؤلات

وبعد هذه المقدمة حول مراحل الإصلاح الجبائي اسمحوا لي أن أجب على تساؤلات السيدات و السادة النواب المحترمين المتعلقة ب:

- تساؤلات ذات طابع عام ،
- و تساؤلات ذات طابع خاص تهم مختلف أنواع الضرائب.

I- تساؤلات ذات طابع عام

1- التملص و الغش الضريبي

أما بالنسبة لمحاربة التملص الضريبي الذي يعتبر من واجبات الإدارة الجبائية فإنه يشكل محورا مهما من انشغالات وزارة المالية والسلطات العامة. وفي هذا الصدد تعد المراقبة الجبائية من أهم وسائل محاربة التملص الضريبي، فمنذ دخول الإصلاح الجبائي حيز التنفيذ اتخذت عدة تدابير من الناحية القانونية تستهدف إقرار الشفافية في المعاملات التجارية نذكر من بينها:

- إلزامية تسليم الفواتير؛
 - إجبارية إبراز رقم القيد في الضريبة المهنية؛
 - تجريم الغش الضريبي؛
 - إلزامية الأداء بواسطة الشيك كلما تجاوزت فيه المعاملات مبلغ 10.000 درهم؛
 - إحداث دليل موحد للهوية الجبائية؛
 - إلزامية الإقرار بهوية الخاضع للضريبة؛
 - إدماج الوسائل المغناطيسية كطرق للأداء الإجباري.
 - التنصيب على حق المعاينة المخول للإدارة.
- وقد أدت هذه التدابير كلها إلى الزيادة في عدد الملفات التي تم التحقيق في شأنها مع تحسين كبير من حيث المردودية.

2- النفقات الجبائية

وفيما يخص النفقات الجبائية، ورد سؤال حول تقييم هذه النفقات الجبائية فيما يخص تطبيق السعر المخفض للضريبة على القيمة المضافة. بخصوص هذا الموضوع، يجب التذكير أن فلسفة اعتماد التقرير المتعلق "بالنفقات الجبائية" يقصد

منه تنوير الرأي العام وممثلي الأمة والفاعلين السياسيين على النقص الحاصل في الموارد الجبائية من جراء الاستثناءات الضريبية وهي تشبه إلى حد ما النفقات العمومية ولذلك سميت بالنفقات الجبائية.

كما أن الهدف من هذا التقرير هو إرساء ثقافة جديدة تتعلق بتحقيق الشفافية في الميزانية وترشيد أفضل لتوظيف الموارد وتقييم مدى فعالية الاستثناءات الجبائية. ويدخل هذا العمل في إطار دعم الإصلاح الضريبي والحرص على ضرورة تحديثه وتعزيز الموارد الضريبية عن طريق توسيع الوعاء.

3-الضغط الجبائي

طرح بعض السادة النواب المحترمين تساؤلا حول رفع الضغط الجبائي من جراء إلغاء عدد من الإعفاءات.

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن إلغاء بعض الإعفاءات لن تترتب عنه زيادة في مستوى الضغط الجبائي، ولكن سيتمكن من توسيع الوعاء الضريبي وبالتالي المساهمة في إقرار توزيع أفضل للعبء الضريبي و العدالة الجبائية.

3- التوقعات المتعلقة بالمداخيل الجبائية

وبالنسبة للتوقعات المتعلقة بالمداخيل الجبائية، تساؤل عدد من النواب المحترمين عن سر ارتفاع المداخيل المرتقبة للضريبة على الشركات رغم تخفيض نسبة الأسعار. وهنا وجبت الإشارة إلى أن ارتفاع المداخيل المرتقبة للضريبة على الشركات من 25 مليار إلى 29 مليار درهم برسم سنة 2008 رغم تخفيض أسعار هذه الضريبة مرده التدابير الموازية التي جاء بها المشروع والهادفة إلى تقليص النفقات الجبائية المرتبطة بهذه الضريبة.

زيادة على هذا، فإن تخفيض سعر الضريبة من شأنه أن يوسع القاعدة الجبائية وذلك بحث العديد من الشركات على تحسين إقراراتها الضريبية، مما سيكون له انعكاس إيجابي على مستوى المداخل.

هذا ولا بد من الإشارة إلى أن المداخل المرتقبة لهذه الضريبة برسم سنة 2007 سوف تناهز 28 مليار درهم عوض 25 مليار درهم المتوقعة في القانون المالية لسنة 2007، أي أن المداخل المرتقبة تجاوزت المداخل المبرمجة خلال إعداد القانون المالي السابق.

كما ورد سؤال من أحد النواب المحترمين حول تجاوز التوقعات المتعلقة بالمداخل الجبائية. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن إعداد التوقعات الجبائية يتم انطلاقاً من إقرارات الخاضعين للضريبة ومن التطور والتغيرات المتعلقة بالمؤشرات الماكرواقتصادية.

ويعزى تجاوز التوقعات الجبائية خصوصاً إلى المعطيات التالية:

(1) نسبة النمو الاقتصادي؛

(2) التدابير التشريعية المتعلقة بتوسيع وعاء الضريبة؛

(3) عمل الإدارة الجبائية في مجال تحسيس الملزمين بالتزاماتهم الضريبية وكذلك إلى دور المراقبة الجبائية.

وتجدر الإشارة إلى أن مردودية هذه التدابير يصعب التنبؤ بها نظراً لأهمية حجم القطاع غير المنظم من جهة، وحجم المنازعات الإدارية والقضائية المعروضة على الجهات المختصة.

كما تساءل عدد من النواب المحترمين حول آثار التخفيض من الضريبة على الشركات و مدى تأثيره على المداخل الجبائية. وهنا أود أن أخبر السادة النواب المحترمين على أن التدبير المقترح في إطار مشروع قانون المالية 2008

والهادف إلى تخفيض أسعار الضريبة على الشركات، جاء بموازاة مع عدة تدابير أخرى منها إلغاء المؤن المرصدة للاستثمار على سبيل مثال.

وتهدف كل هذه التدابير إلى توسيع القاعدة الجبائية والرفع من وتيرة الاستثمار مما سيجعل تخفيض الأسعار المذكور ذا أثر على المداخل الجبائية.

وهكذا، فإن توقعات مداخل الضريبة على الشركات برسم سنة 2008 سوف تبلغ 29 مليار درهم أي بزيادة قدرها 4% مقارنة مع سنة 2007

II- تساؤلات ذات طابع خاص تهم مختلف أنواع الضرائب

1- الضريبة على الشركات

أ- المستفيدون من تخفيض السعر

جوابا على تساؤل عدد من النواب المحترمين عن من سيستفيد من تخفيض سعر الضريبة على الشركات علما بأن 63% من الشركات تصرح بعجز في موازانتها و 37% تصرح بتحقيقها لأرباح. نود التذكير بخصوص هذه النقطة على إن التخفيض من سعر الضريبة على الشركات ستستفيد منه الشركات التي تصرح بتحقيقها لربح في موازنتها، أي 28653 شركة. أما الشركات التي تصرح بعجز في موازنتها، فإنها تؤدي عامة الحد الأدنى للضريبة على الشركات بسعر 0,5% على رقم المعاملات.

و بخصوص التساؤل المطروح حول تخفيض 5% من الضريبة على الشركات بأنه يهم فقط الشركات العشر الأوائل التي تساهم في مداخل هذه الضريبة، فإن هذا التدبير المتعلق بتخفيض الضريبة على الشركات و على خلاف ما جاء في سؤال النائب المحترم، سيهم جميع الشركات الخاضعة للضريبة التي تصرح في موازنتها بأرباح مع التأكيد على أن المتوسطة و الصغرى لا تستعمل مخصصات المؤن من أجل الاستثمار.

كما تجدر الإشارة إلى أن مخصصات المؤن لا تستعمل إلا من طرف فئة قليلة من الملزمين، مما يجعل إلغائها دون آثار على تطبيق السعر الفعلي للضريبة على جل المقاولات، بل على العكس، فإن العديد من الشركات التي لا تلجأ إلى استعمال هذه المؤن سوف تستفيد فعليا من تخفيض الضريبة على الشركات، مما سينتج عنه انخفاض فعلي في نسبة الضغط الجبائي.

ب- الفصل بين الضريبة على الشركات و الضريبة على المساهمين

كما أن بعض السادة النواب المحترمين اعتبروا أن سعر الضريبة على الشركات ليس هو 30% وإنما 40% بزيادة نسبة 10% حين التوزيع. غير أنه بخصوص هذه النقطة تجدر الإشارة إلى أن سعر 30% الذي جاء به مشروع قانون المالية 2008 هو سعر الضريبة على الشركات الذي سوف يطبق برسم حصيلتها الجبائية الواجب عليها فرض الضريبة.

أما الضريبة المقتطعة من المنبع بسعر 10% حين تقوم الشركة بتوزيع أرباحها على المساهمين فليست ضريبة إضافية على الشركة وإنما هي ضريبة يؤديها المساهم المستفيد النهائي من الأرباح الموزعة.

وبالتالي وجب التمييز بين الضريبة على الشركات بسعر 30% التي تتحملها المؤسسة، وبين الضريبة المقتطعة من المنبع بسعر 10% التي يتحملها المساهم في الشركة.

ج- تخفيض الضريبة بالنسبة للقطاع البنكي

و بخصوص تخفيض الضريبة على الشركات المدرجة في نص المشروع المعروض على أنظاركم، تسائل بعض السادة النواب عن الغاية من تخفيض هذه الضريبة بالنسبة للقطاع البنكي. و هنا يلزم التذكير على أن هذا التدبير يهدف أساسا إلى جعل السعر الفعلي (Taux effectif) للضريبة يطابق السعر المعلن أو

القانوني (Taux facial ou Légal) خصوصا وأنه إذا ما أخذنا بعين الاعتبار استعمال هذه المؤسسات لمخصصات مؤن الاستثمار (بسعر 20%) فإن السعر الفعلي المطبق على الأبنك يقترب من السعر المقترح في مشروع قانون المالية لسنة 2008.

كما أن هذا التدبير من شأنه أن يقوي القدرة التنافسية لهذه المؤسسات، وتشجيعها على أخذ المبادرة لدعم تمويل الاقتصاد الوطني، واندماجها في المحيط الدولي، وجلب الاستثمار في المجال البنكي لجعل مدينة الدار البيضاء قطبا ماليا فاعلا.

د- المنعشون العقاريون

أما بالنسبة للمنعشين العقاريين، و جوابا على تسائل عدد من النواب المحترمين حول التراجع عن إعفاء هم، علما بأن المستهلك هو المتضرر الأول من هذا التدبير، أود أن أشير أن مشروع قانون المالية جاء بتدبير لإخضاع المنعشين العقاريين للضريبة على الأرباح التي يحققونها بنسبة 50% سنة 2008 ولن تفرض عليهم الضريبة بصورة كاملة إلا خلال سنة 2009.

كما أنه لا بد من الإشارة إلى أن المنعشين العقاريين الذين تربطهم بالدولة اتفاقية سوف يستمرون في الاستفادة من الإعفاء التام إلى نهاية المدة التي التزموا بها بموجب الاتفاقية المبرمة مع الدولة قبل تاريخ 2008/1/1.

كما أنه من الواجب التأكيد على أن المنعشين العقاريين سوف يستمرون من الاستفادة من الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة، أي أن المستهلك النهائي لن يتضرر من التدبير الذي جاء به مشروع قانون المالية لسنة 2008.

هـ- تطور حصيلة الضريبة على الشركات

وجوابا على تساؤل بعض النواب المحترمين عن حصيلة الضريبة على الشركات خلال الخمس سنوات الماضية، وكم هي الشركات التي تؤدي هذه

الضريبة؟ أشير إلى أن مداخل الضريبة على الشركات خلال الخمس سنوات الماضية قد تطورت على الشكل التالي:

- 2002 = 12,19 مليار درهم؛

- 2003 = 14,52 مليار درهم؛

- 2004 = 15,82 مليار درهم؛

- 2005 = 19,37 مليار درهم؛

- 2006 = 24,17 مليار درهم.

هذا ويبلغ عدد الشركات الخاضعة لهذه الضريبة ما يقارب 90.900 شركة، من بينها 1803 شركة تؤدي نسبة 78% من مداخل هذه الضريبة.

2- الضريبة على الدخل

فيما يخص الضريبة على الدخل، ارتكزت أسئلة بعض السيدات والسادة النواب المحترمين على نقطتين أساسيتين ألا و هما جدول أسعار الضريبة و الربح العقاري.

أ- مراجعة جدول أسعار الضريبة على الدخل

إن التدبير الذي جاء به قانون المالية لسنة 2007 و المتعلق بمراجعة جدول أسعار الضريبة على الدخل، استفاد منه جميع الخاضعين للضريبة كيفما كانت الشريحة التي يندرجون تحتها و أدى إلى استفادة حوالي 285.000 ملزما من ذوي الدخل المحدودة من الإعفاء التام من هذه الضريبة.

ويجب التذكير أن هذا الإجراء تطلب غلafa ماليا قدره 2,5 مليار درهم.

و قد شكل هذا التدبير خطوة أولى في السياسة الرامية إلى التخفيف من العبء

الضريبي على جميع الملزمين و خاصة منهم المأجورين.

واستكمالاً لهذه السياسة، جاء مشروع قانون المالية لسنة 2008 بتدبير يرمي إلى تحسين القدرة الشرائية للمأجورين تمثل في الرفع من سندات التغذية المعفاة من 10 إلى 20 درهماً.

ب- الربح العقاري

- الربح العقاري الناتج عن التفويت

يتعلق السؤال الأول بالربح العقاري الناتج عن التفويت الأول للأماكن التي تعد خصيصاً للسكن والتي لا تزيد مساحتها المغطاة وثمان تفويتها بالتتابع على 100 متر مربع و 200.000 درهم.

ويقترح إعفاء الربح المحقق من تفويت هذا النوع من السكن الذي يشغله مالكه على وجه سكني رئيسية منذ أربع (4) سنوات يكون الهدف هو:

- تقليص مدة السكن التي تخول الاستفادة من الإعفاء، من ثماني إلى أربع سنوات؛

- الحد من المضاربة الملاحظة في هذا الميدان و الناتجة عن اقتناء بعض الأشخاص لعدد من هذه المساكن قصد إعادة بيعها و بالتالي ينافسون الأشخاص الذين يقتنونها من أجل السكن.

- كيفية تقييم الربح العقاري

أما التساؤل الذي جاء على لسان بعض السادة النواب المحترمين و المتعلق بمسطرة تقييم الربح العقاري الخاضع للضريبة، وجب التذكير أن الربح العقاري يحدد انطلاقاً من الفرق بين ثمن التفويت مطروحة منه، إن اقتضى الحال، مصاريف التفويت و ثمن التملك مضافة إليه مصاريف التملك و مصاريف الاستثمار و فوائد القروض.

وتتم مراجعة ثمن التفويت إذا تبين أن الثمن المصرح به من طرف الخاضع للضريبة غير مطابق للقيمة التجارية الحقيقية للعقار إثناء تفويته.

و تتم هذه المراجعة استنادا إلى جداول المقارنة التي تعدها الإدارة على أساس الأثمنة المطبقة في الأحياء و المدن وحسب مواصفات كل عقار و في إطار المسطرة التوجيهية التي تضمن حقوق الملزمين.

4- الضريبة على القيمة المضافة

أما فيما يتعلق بالضريبة على القيمة المضافة فإن الأسئلة المطروحة من طرف السادة النواب المحترمين تطرقت بالأساس إلى طلب استفسارات حول خمسة مواضيع:

أ- إمكانية تخفيض السعر العادي للضريبة بنقطة أو نقطتين

فيما يخص التخفيض السعر العادي فيجب التذكير أن جل الدول التي اعتمدت الضريبة على القيمة المضافة تهدف إلى تقليص عدد أسعار هذه الضريبة وحصرها على الأكثر في سعرين. وإذا كان صحيحا أن السعر العادي 20% يعتبر سعرا مرتفعا مقارنة بالأسعار العادية المعمول بها في الدول المنافسة اقتصاديا للمغرب، فإن سياسة الحكومة الرامية إلى الحد من الإعفاءات وتوسيع الوعاء ستمكن من الوصول تدريجيا إلى سعر عادي يساير الأسعار المعمول بها في دول المنطقة المتوسطة.

ب- تطبيق سعر 20% عوض 14% على عمليات الأشغال العقارية

أما فيما يتعلق بتطبيق سعر 20% على عمليات الأشغال العقارية ففضلا عن أنه لم يكون له أن تأثير على السكن الاجتماعي إذ أن هذا الأخير يستفيد من استرجاع الضريبة مؤداة على المواد والخدمات اللازمة للإنجاز السكن المذكور، فإن هذا التدبير يندرج ضمن التدابير الرامية إلى تعزيز مداخل الدولة بحوالي 620 مليون درهم حسب التوقعات، ستوظف في ميزانية الدولة وعلى الخصوص في تدعيم القوة الشرائية للمواطنين كصندوق القاصة والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

ج- رفع سعر الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على عمليات الإيجار

التمويلي من 10% إلى 20%

وبالنسبة للسؤال المتعلق بالإيجار التمويلي يجب التوضيح أن اقتراح تطبيق سعر 20% على عمليات الإيجار التمويلي استجابة لمطالب ممثلي هذا القطاع لأن العمليات التي تقوم بها هذه المؤسسات يطبق عليها حاليا سعر 10%، بينما تبقى مشترياتها خاضعة لسعر 20%، وينتج عن هذه الحالة دين بنيوي لا يمكن استيعابه مقارنة مع الضريبة المحصل عليها من المبيعات (حالة المصدم أو Butoir). ويندرج هذا التدبير ضمن الإجراءات المتخذة في إطار إصلاح الضريبة على القيمة المضافة الرامية إلى الحد من عدد الأسعار قصد التوصل تدريجيا إلى اعتماد سعر واحد أو سعرين كحد أقصى.

د- تقييم النفقات الجبائية فيما يخص تطبيق السعر المخفض للضريبة على

القيمة المضافة

أما عن اعتبار الفارق بين سعر 7% و 10% كنفقة جبائية فتجدر الإشارة في هذا الصدد أن فلسفة اعتماد تقرير متعلق بالنفقات الجبائية هي إرساء ثقافة جديدة تتعلق بتحقيق الشفافية في الميزانية وترشيد أفضل لتوظيف الموارد يقصد منه تنوير الرأي العام وممثلي الأمة والفاعلين السياسيين على النقص الحاصل في الموارد الجبائية وذلك وفقا للنظام المرجعي المعتمد الذي يفترض ضريبة على القيمة المضافة تركز على سعرين هما 10% و 20%.

هـ النظام الواقف وتعويضه بتسريع عملية إرجاع الضريبة على القيمة

المضافة

أما بخصوص النظام الواقف وعملية إرجاع الضريبة على القيمة المضافة فقد أتى مشروع قانون المالية لسنة 2008 بتخفيض مدة استرجاع الضريبة على القيمة المضافة من 4 إلى 3 أشهر عوض النظام الواقف، وهذا هو الاتجاه الذي

دأبت عليه جميع أنظمة الضريبية عبر العالم التي عملت على تكثيف وتيرة الاسترجاع وعدم اللجوء إلى النظام الواقف الذي تترتب عنه تكاليف بالنسبة للمقاولات أو الدولة. وقد أبانت التجربة في الأربع سنوات الأخيرة على تحسين مبلغ الاسترجاع للمقاولات حيث ارتفع من 2,592 مليار درهم سنة 2004 إلى 3,014 مليار درهم سنة 2006.

4- واجبات التسجيل

فيما يخص واجبات التسجيل و الرسوم القضائية، طرح بعض النواب المحترمين أسئلة تتعلق بممارسة حق الشفعة من طرف الدولة وتماطل بعض المتقاضين في تنفيذ الأحكام باللجوء إلى استئنافها.

أ- حق الشفعة

بالنسبة لحق الشفعة يجدر التذكير أن هذا الحق خول للإدارة أن تمارسه إذا تبين لها أن ثمن البيع المصرح به لا يوافق القيمة التجارية الحقيقية للعقار وقت تفويته من جهة، و امتناع الملزمين من أداء الواجبات على أساس القيمة التي حددتها الإدارة من جهة ثانية. و الهدف من ممارسة هذا الحق يكمن بالأساس في ردع الملزمين و حثهم على التصريح بالثمن الحقيقي للمعاملات و ليس في إحلال الدولة محل الملزمين في تملك العقارات.

ب- التماطل في تنفيذ الأحكام

و بالنسبة للتماطل في تنفيذ الأحكام باستئنافها يجدر التذكير في هذا الباب أن الاستئناف حق مشروع للمتقاضين. كما أن استئناف الأحكام التي تقضي بأداء تعويض محدد تخضع قانونا لرسم تصاعدي حسب المبلغ موضوع الاستئناف.

المحور الرابع

- المجهود الاستثمار العمومي

I- حجم الاستثمار

تبلغ توقعات مشروع القانون المالي لسنة 2008 برسم الاستثمارات العمومية ما قيمته **106,93 مليار درهم** مقابل 98,93 مليار درهم خلال 2007 و 81,93 مليار درهم خلال 2006، مما يبرز التطور المضطرب الذي تعرفه هذه الاستثمارات. ويهم هذا المجهود الاستثماري، الذي سيتجاوز لأول مرة عتبة 100 مليار درهم، مختلف مكونات القطاع العمومي :

- المنشآت العامة : **58,64%** ؛

- الميزانية العامة والحسابات الخصوصية للخزينة ومرافق الدولة المسيرة

بصورة مستقلة : **32,95%** ؛

- الجماعات المحلية : **5,61%** ؛

- صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية : **2,81%**.

وتجدر الإشارة أنه عند تجميع مجهود الاستثمار العمومي ومن أجل تفادي الحساب المزدوج، يتم خصم تحويلات الدولة لفائدة المنشآت العامة والمتعلقة بالتجهيز وإعادة الهيكلة من مجموع الاستثمار العمومي.

يندرج هذا الاستثمار العمومي الهام في إطار استراتيجية وأولويات واضحة المعالم. حيث تتعلق أهم استثمارات الميزانية العامة بقطاعات الدفاع الوطني والمجال الاجتماعي والأمن بينما تهم استثمارات المنشآت العامة - التي تعتبر قاطرة للمجهود الاستثماري العمومي - على الخصوص تلك المتعلقة بالبنيات التحتية والمرافق العمومية اللازمة لمزاولة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والمستقطبة للاستثمارات الخاصة.

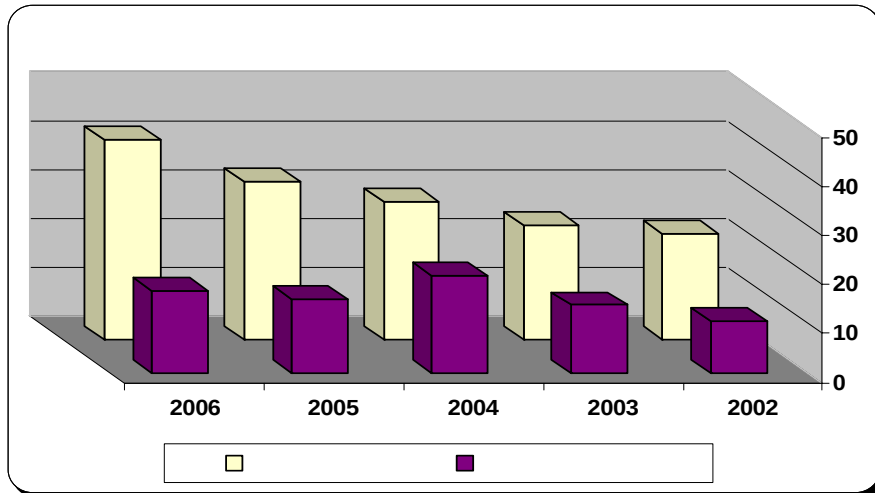
وللتذكي، توجد تفاصيل هذه المعطيات بالوثائق المصاحبة لمشروع القانون المالي: مذكرة التقديم والتقارير حول المنشآت والمؤسسات العامة والحسابات الخصوصية للخزينة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.

لا تأخذ هذه الأرقام بعين الاعتبار بعض الاستثمارات الهامة التي برزت إلى الوجود مؤخرًا ونخص بالذكر :

- الاستثمارات المنبثقة عن الاتفاقيات المبرمة في نونبر الجاري من طرف صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية البالغة 100 مليون درهم والمتعلقة بقطاعات الفلاحة والتعليم والطاقة ؛
- الاستثمارات الخاصة بإنجاز منطقة صناعية بالجرف الأصفر من طرف مجموعة صندوق الإيداع والتدبير والتي تقدر بحوالي 14 مليار درهم.

II- استثمار المنشآت العامة

عرفت استثمارات المنشآت العامة التي تشكل القسط الأوفر في مجهود الاستثمار العمومي تطوراً مهماً خلال الخمس سنوات الأخيرة، واكمه تحسن ملموس على مستوى قدرة التمويل الذاتي لهذه المنشآت كما يوضح الرسم البياني الآتي :



وعلى غرار السنوات الفارطة، يظل المجهود الاستثماري العمومي مهما وموجها بالأساس للقطاعات ذات الأولوية كالطرق السيّارة والسكك الحديدية والسكن الاجتماعي والماء والكهرباء واستغلال الفوسفاط. كما يتم إدراج هذه الاستثمارات في إطار سياسات قطاعية معينة أو في إطار برامج استثمارية لمنشآت عامة تعتبر رافعة قوية للاستثمار المنتج وآلية فعالة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وللتأكد من قابلية إنجاز هذه الاستثمارات وتنفيذها، تركز برمجتها على :

- ضمان الموارد المالية اللازمة التي تمت تعبئتها أو التي هي في طور التعبئة ابتداء من مساهمة الدولة وقدرة التمويل الذاتي للمنشآت العامة ووصولاً إلى مساهمات صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والقروض الداخلية والخارجية ؛
- ضبط البرمجة المتعلقة بإنجاز هذه المشاريع في إطار خطط متعددة السنوات كبرنامج الطرق السيارة والسكك الحديدية والمطارات والطرق القروية وتعميم التزود بالماء الصالح للشرب بالعالم القروي ؛
- دعم العديد من برامج الاستثمار سواء تلك المتعلقة بالميزانية العامة أو المنشآت العامة من طرف مؤسسات مالية دولية.

III- أهم المشاريع المبرمجة

إن المشاريع الاستثمارية المبرمجة تشمل كل القطاعات مع التركيز على البنيات التحتية والمرافق العمومية اللازمة لتسهيل ودعم النشاط الاقتصادي وتوفير خدمة أحسن للمواطن :

- **في ميدان الموانئ :** تعزيز البنيات التحتية المينائية بالدار البيضاء والجرف الأصفر والداخلية والعيون وكذا تقوية البنيات التحتية لميناء المحمدية بالإضافة إلى مواصلة أشغال إنجاز المركب المينائي طنجة المتوسط ، ميناء المضيق وميناء بوجدور وإنهاء أشغال بناء ميناء العرائش وأشغال إعادة بناء

رأس الرصيف الحاجز الجنوبي لميناء المهدية. كما سيتم الشروع في إنجاز أشغال ميناء جديد للترفيه والصيد بمرشيك بالناصور ؛

- **في ميدان الطيران المدني والمطارات :** مواصلة تعزيز وتحديث أسطول شركة الخطوط الجوية الملكية وتوسيع مطارات ومحطات الدار البيضاء محمد الخامس ومراكش المنارة والداخلة والصويرة موكازور وطنجة والحسيمة ووجدة والناصور العروي وكذا إعادة هيكلة محطة الرباط سلا ؛

- **في ميدان الطرق والطرق السريعة :** متابعة إنجاز المدار المتوسطي الرابط بين طنجة والسعيدية ، وتسريع وتيرة إنجاز برنامج الطرق السريعة لتصل إلى 150 كلم سنويا كما ستتم متابعة إنجاز الطرق بالعالم القروي بوتيرة تقارب 2000 كلم في السنة عوض 1500 كلم في السنوات الأخيرة ؛

- **في ميدان السكك الحديدية :** إتمام تهيئة الخط الرابط بين فاس ومكناس وربط المركب المينائي طنجة المتوسط بشبكة السكك الحديدية ومواصلة إنجاز الخط الرابط بين تاوريرت والناصور وبناء وتجهيز عدد من محطات المسافرين كما سيتم الشروع في مسلسل إنجاز القطار السريع (TGVM) ما بين مدينتي طنجة والدار البيضاء ؛

- **في ميدان الماء :** مواصلة البرنامج الرامي إلى تسريع تزويد الساكنة الحضرية والقروية بالماء الصالح للشرب وكذا ربط مناطق الأنشطة الاقتصادية بشبكة الماء ؛

- **في ميدان السدود :** تعلية سد سيدي محمد بن عبد الله بنواحي الربط وإعطاء الإنطلاقة لإنجاز أربعة منشآت سدية جديدة وهي سد الزرار على واد قسوب بإقليم الصويرة وسد تمكيت بإقليم الراشدية وسد تملوت بإقليم خنيفرة وسد مولاي بوشته بإقليم شفشاوون بالإضافة إلى مواصلة إنجاز 8 مركبات مائية هي المركب المائي مازار وكدية القرن وتامدروست بإقليم سطات وسد

الحيمر وسدي مرتيل والرمل بإقليم تطوان وسد ويركان وتاسكورت بجهة مراكش ؛

- **في ميدان الطاقة :** مواصلة إنجاز حظائر لتوليد الطاقة الهوائية والمحطات الحرارية والكهرومائية والمحطة العاملة في نفس الوقت بالغاز الطبيعي والطاقة الشمسية ببني مطهر ؛

- **في ميدان المعادن :** يبلغ حجم الاستثمارات المبرمجة من طرف مجموعة المكتب الشريف للفوسفات برسم الفترة 2007-2015 ما قيمته 30.400 مليون درهم. وستنجز المجموعة برسم سنة 2008 استثمارا قيمته 6.159 مليون درهم تهم المشاريع الأساسية منها أربعة مواقع : خريكة واليوسفية-بنكرير والجرف الأصفر وآسفي ؛

- **في ميدان التعليم العالي :** مواصلة بناء 11 مؤسسة منها كلية الطب بوجدة ؛

- **في ميدان الرياضة :** متابعة إنجاز ملاعب طنجة ومراكش وأكادير وإعداد الدراسات للشروع في إنجاز المركب الرياضي لمدينة الدار البيضاء ؛

- **في ميدان الثقافة :** مواصلة تشييد ثلاثة مركبات ذات طابع وطني وهي المكتبة الوطنية للمملكة المغربية والمتحف الوطني لعلوم الآثار ومتحف الفنون المعاصرة ؛

- **في ميدان الصحة :** متابعة بناء ثلاث مراكز إستشفائية بفاس ومراكش ووجدة وانطلاق أشغال بناء 11 مستشفى محلي وتأهيل 21 مستشفى والشروع في تشغيل أكثر من 200 مركز صحي و 8 مستشفيات محلية ؛

- **في ميدان التهيئة السياحية :** مواصلة تهيئة ضفتي وادي أبي رقراق عبر الشروع في إنجاز القطار الكهربائي "طرامواي" بحوالي 3.110 مليون درهم تهم مقطعا طوله 19 كلم يغطي 36 محطة.

المحور الخامس: البعد الاجتماعي لمشروع قانون المالية لسنة 2008

طرح السيدات والسادة النواب عدة أسئلة حول البعد الاجتماعي لمشروع قانون المالية لسنة 2008 وحول العمليات والمشاريع المبرمجة في هذا الإطار.

جوابا يتعين التذكير بأنه وفقا للتصريح الحكومي فإن الحكومة عازمة على إعطاء دفعة جديدة لإنعاش القطاعات الاجتماعية في إطار منظور متجدد يهدف إلى تقليص الفوارق على الصعيدين البشري والمجالي ووضع العنصر البشري في صلب التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد عبر محاربة الفقر والتهميش والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين وتأهيل العالم القروي

وفي هذا الإطار، بلغ حجم النفقات المرصدة للقطاعات الاجتماعية برسم سنة 2008 حوالي 50% من مجموع نفقات الميزانية العامة (دون احتساب فوائد الدين) إذ انتقلت هذه النفقات من 67,7 مليار درهم سنة 2007 إلى 79,5 مليار درهم سنة 2008 أي بزيادة بحوالي 11,8 مليار درهم.

وترتكز الإستراتيجية المعتمدة لهذا الغرض على خمس محاور:

1. **تثمين الموارد البشرية من خلال التربية والتكوين والتغطية الصحية والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية:**

1.1 قطاع التربية والتكوين

أ- الغلاف المالي

يبلغ الغلاف المالي الإجمالي المرصد لوزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي برسم سنة 2008 ما قدره 37,43 مليار درهم أي بزيادة قدرها 9,22 % مقارنة مع سنة 2007. وقد مكنت المجهودات المبذولة من طرف هذا القطاع من مواكبة تفعيل إستراتيجية الإصلاح.

ب- النتائج المحصل عليها:

- انتقال نسبة التمدرس بالنسبة للفئة العمرية 6-11 سنة من 90% سنة 2002 إلى 94% سنة 2007؛
- ارتفاع عدد تلاميذ التعليم الثانوي الإعدادي من 1.077.264 تلميذ سنة 2002 إلى حوالي 1.300.000 سنة 2007؛
- انتقال عدد مؤسسات التعليم الثانوي التأهيلي من 585 سنة 2002 إلى 680 سنة 2007؛
- ارتفاع عدد التلاميذ المسجلين بالأقسام التحضيرية ليصل إلى 3.100 تلميذ سنة 2007؛
- تطور عدد طلبة التعليم العالي الجامعي من 250.963 سنة 1998-1999 إلى ما يناهز 300.000 حالياً؛
- تطور عدد المؤسسات الجامعية من 73 مؤسسة سنة 1999-2000 إلى 90 مؤسسة حالياً؛
- تطور عدد المؤسسات التعليم العالي الحر من 92 مؤسسة سنة 1999-2000 إلى 117 مؤسسة حالياً.

ب- الأهداف المسطرة بالنسبة لميزانية 2008

وفي هذا السياق، تشكل سنة 2008 لبنة إضافية في مسلسل استكمال إنجاز أهداف الميثاق الوطني للتربية والتكوين. ويشمل برنامج هذا القطاع عددا من العمليات الكمية والنوعية الرامية إلى تحقيق الأهداف التالية:

➤ مواصلة الجهود الرامية إلى تعميم التعليم عبر:

- دعم التعليم الأولي باعتباره وسيلة ناجعة لتمكين الأطفال دون السنة السادسة من تنشئة اجتماعية سليمة و للحد من ظاهرة الهدر المدرسي. وفي هذا الإطار، و لتدارك الخصاص المسجل في هذا الباب، ستعمل الدولة على تعبئة 1500 قاعة

جديدة سنويا كما سيتم تعزيز تكوين الأطر العاملة بالقطاع المدرسي الخاص العامل بالتعليم الأولي ومدتهم بالوسائل التعليمية والمناهج التربوية المنسجمة مع الخصوصيات السيكلوجية لهاته الفئة من الأطفال. وقد بلغت المخصصات المالية لفائدة هذا المستوى التعليمي برسم سنة 2008 ما قدره 13,5 مليون درهم. و يتوقع أن يبلغ عدد المستفيدين من الأطفال دون السنة السادسة برسم الموسم الدراسي الحالي 744.500 طفل مقابل 684.783 طفل سنة 2004؛

- **تكثيف شبكة المدارس الابتدائية** من خلال بناء 40 مدرسة ابتدائية سنويا خاصة بالمجال القروي وشبه الحضري قصد التقليل من الفوارق الجهوية في ميدان التعليم الأساسي ؛

- **متابعة المجهودات الرامية إلى تعميم التعليم الإعدادي** في أفق 2008 وتحسينه عبر بناء وتجهيز 120 إعدادية خاصة بالمناطق القروية؛

- **بناء وتجهيز 40 ثانوية؛**

- **تأهيل الأقسام التحضيرية** لتحسين ولوج عدد كبير من التلاميذ للمدارس الكبرى للمهندسين؛

- **تعبئة الموارد المالية الإضافية للحد من ظاهرة الهدر المدرسي** عبر بناء وتهيئة الداخليات والمطاعم المدرسية وتوزيع المواد الغذائية الجافة قصد تشجيع الاستمرار في التمدرس. وستعرف سنة 2008 انطلاق تجربة جديدة في محاربة الهدر المدرسي لفائدة الأسر المتواجدة بالمناطق ذات المؤشرات الاجتماعية المتدنية؛

- **تسريع وتيرة إنجاز برنامج محو الأمية** قصد تقليل نسبة الأمية من

38,5% سنة 2006 إلى 20% في أفق 2012 بشراكة مع الفاعلين العموميين و المنظمات غير الحكومية و القطاع الخاص. و لقد بلغت المخصصات المالية برسم

سنة 2008 ما يناهز 152 مليون درهم مما سيتمكن من نحو 800.000 شخص سنوياً

:

◀ - إعادة التأهيل والتكوين المستمر للمعلمين في مجال تنمية الوسائل البيداغوجية والأدوات الديداكتيكية واستعمال التكنولوجيات الجديدة للإعلام والتواصل وقد تم رصد مبلغ 84 مليون درهم لمواصلة دعم مجال التكوين المستمر بهذا القطاع.

- مواصلة إنجاز برنامج "جيني" الرامي إلى إدماج تكنولوجيا الإعلام والتواصل في المسار التعليمي من أجل تحسين ظروف التعليم وتشجيع انفتاح التلاميذ على المحيط الثقافي والاجتماعي. ويتوقع هذا البرنامج تجهيز 8.600 مؤسسة تعليمية بقاعات متعددة الوسائط مرتبطة بشبكة الأنترنت في أفق 2009 بمبلغ يفوق مليار درهم. وقد مكن الشطر الأول الذي تم إنجازه سنة 2007 من تجهيز 2.000 مؤسسة تعليمية بتكلفة تصل إلى حوالي 300 مليون درهم مما سيتمكن 1,5 مليون تلميذ من الولوج إلى تكنولوجيات الإعلام والتواصل. وتبلغ تكلفة الشطر الثاني الذي يوجد قيد الإنجاز ما يفوق 500 مليون درهم ويهدف إلى تجهيز 4.000 مؤسسة تعليمية إضافية.

- التعميم التدريجي للمعدات البيداغوجية والديداكتية على الخصوص لفائدة أقسام التعليم والمؤسسات المدرسية ؛

- تحسين أداء النظام التوجيهي قصد ضمان التوازن بين مختلف شعب التكوين التقني والعلمي والأدبي ؛

- استكمال الخريطة البيداغوجية الجديدة والنظام الجديد للامتحانات ومنح الشواهد سواء بالنسبة لأسلاك التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي أو بالنسبة للتعليم العالي؛

- متابعة الإصلاح البيداغوجي خاصة عبر إعادة تنظيم الأسلاك الدراسية وإحداث قنوات للربط بين مختلف أنواع التكوين وكذا إحداث وحدات وشعب جديدة للتكوين وإحداث الإجازة المهنية وأسلاك الماستر المتخصصة وكذا تفعيل إصلاح الدراسات في مستوى الدكتوراه.

◀ تعزيز نظام الحكامة عبر :

- تعزيز مبادئ لامركزية النظام التعليمي عبر تنمية علاقة التعاقد بين القطاع والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين وتحويل مزيد من الاختصاصات والوسائل إلى المستويات التربوية وكذا التعميم التدريجي لمشاريع إقامة لجن التدبير مع ضمان مشاركة فعالة للمقاولات والجماعات المحلية وجمعيات أولياء التلاميذ في تدبير المؤسسات. وتجدر الإشارة إلى أنه قد بلغت التحويلات لفائدة الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين برسم سنة 2008 ما مجموعه 2.65 مليار درهم مقابل 2,21 مليار درهم سنة 2007 أي بزيادة تقدر ب 19,6%.

— تعزيز استقلالية ولاتركيز التعليم العالي عبر توسيع صلاحيات الأجهزة المكلفة بالتدبير الجامعي وتفويض تدبير الموارد المالية للجامعات ؛

- تعزيز مشاركة قطاع التعليم الخاص في إنجاز أهداف الإصلاح. وفي هذا الصدد، تم التوقيع على اتفاقية الإطار سنة 2007 بين الحكومة وممثلي مؤسسات التعليم والتكوين الخاص، تحدد من خلالها الامتيازات المخولة لتنمية هذا القطاع والتزامات الطرفين وتتضمن مجموعة من التدابير التحفيزية لقطاع التعليم الخاص قصد تمكينه من بلوغ نسبة 20% من التلاميذ عوض 6% حالياً. وتتعلق التدابير المذكورة بإعفاءات جمركية وضريبية والاستفادة من مساعدات صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتمويل المشترك بين الدولة والأبنك للمشاريع الاستثمارية والولوج إلى رأس مال المجازفة وخطوط التمويل الخارجي وتعبئة الرصيد العقاري للدولة والمساعدة التقنية والدعم البيداغوجي والإداري

وكذا إحداث صندوق الضمان من أجل تمكين الطلبة من الولوج للقروض البنكية قصد تمويل نفقات التمدريس.

◀ مبادرات خاصة

ولسد حاجيات البرامج المهيكلية الكبرى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب من الموارد البشرية المؤهلة، ستميز سنة 2008 بمواصلة إنجاز المبادرات الرامية إلى تكوين 15.000 مهندس في السنة في أفق 2010 و3.300 طبيب في أفق 2020 و10.00 مساعد اجتماعي في أفق 2012:

- **تبلغ تكلفة مبادرة تكوين 15.000 مهندس سنويا حوالي 995,24 مليون درهم** وتهدف إلى رفع عدد خريجي مدارس المهندسين والمؤسسات المماثلة إلى 25.000 مهندس في أفق 2010 وملائمة شعب التكوين مع حاجيات القطاع الخاص. وتبلغ الاعتمادات المرصدة لهذا الغرض برسم سنة 2008 ما قدره 107,5 مليون درهم.
- **تهدف مبادرة تكوين 3.300 طبيب في أفق 2020** موضوع الاتفاقية الإطار المبرمة بتاريخ فاتح غشت 2007 بين وزارة الصحة ووزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي إلى الرفع من الكثافة الطبية بالمغرب لتنتقل من 5,1 إلى 10 طبيب لكل 10.000 نسمة سنة 2020 وكذا إلى مواكبة الإصلاحات الهادفة لتحسين جودة الخدمات الاستشفائية وتعميم التغطية الصحية.

- **يهدف برنامج تكوين 10.000 مساعد اجتماعي في أفق 2012** الذي تم وضعه سنة 2007 إلى تنمية الموارد البشرية المؤهلة للعمل الاجتماعي وتعزيز قدرات الفاعلين الاجتماعيين على الخصوص من أجل مواكبة تفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وفي إطار تفعيل هذا البرنامج، تم التوقيع على اتفاقيتي الإطار بين وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن من

جهة ووزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي
من جهة أخرى.

◀ التكوين المهني

وفي مجال التكوين المهني ستعمل الحكومة على مضاعفة وتيرته لتنمية الكفاءات وملاءمتها مع متطلبات سوق الشغل وذلك عبر إنشاء مؤسسات للتكوين المهني داخل المناطق الصناعية لتأهيل اليد العاملة ومراجعة مسارات التكوين وتحسينها لتتلاءم مع حاجيات المقولة طبقا للاستراتيجيات القطاعية الجديدة وضمان جودة التكوين وتنمية التكوين بالتدرج المهني من أجل تسهيل الإدماج في سوق الشغل والمساهمة في تحسين وتأطير النسيج الاقتصادي.

وهكذا تتوقع خريطة التكوين المهني أن تصل أعداد المتدربين برسم الموسم الدراسي 2008/2007 بمختلف أنماط التكوين إلى حوالي 263.700 أي بزيادة 13% مقارنة مع سنة 2007/2006. أما عدد الخريجين سنة 2008 فيرتقب أن يصل إلى 135.000 مقابل 125.700 سنة 2007.

وللإشارة فإن مشروع قانون المالية 2008 قد خصص مبلغ 10 ملايين درهم لدعم المتدربين بالمؤسسات الخاصة للتكوين المهني وذلك تطبيقا لمقتضيات الاتفاق الإطار الموقع مع ممثلي القطاع الخاص للتربية والتكوين.

2.1 توسيع مجال التغطية الصحية

◀ تفعيل الأنظمة الخاصة بالتغطية الصحية

و فيما يخص مجال التغطية الصحية، وبعد تفعيل نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض منذ غشت 2005 ، وخلق أنظمة خاصة للتأمين الصحي قصد توسيع شريحة المستفيدين، حيث تم لغاية الآن انطلاق الاستفادة من نظام "عناية" لفائدة الأشخاص المزاولين لمهن حرة والتجار والصناع التقليديين و كذا

الأنظمة الخاصة بأعوان السلطات المحلية بالعالم القروي، أئمة المساجد، قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، و ضحايا الانتهاكات لحقوق الانسان، ستعمل الحكومة في خضم سنة 2008، على إتمام منظومة التغطية الصحية الأساسية وذلك بانطلاق الإستفادة من نظام المساعدة الطبية لفائدة الأشخاص المحتاجين والذي يعتبر تحديا مجتمعيا هاما، مما سيتمكن في أفق 2009 من ضمان تغطية صحية لفائدة أكثر من 80% من المواطنين.

◀ إصلاح المؤسسات الاستشفائية

ولمواكبة إصلاح منظومة التغطية الصحية الأساسية، ستعمل السلطات العمومية على مواصلة إصلاح المؤسسات الإستشفائية، بغية تحسين مواردها الذاتية والرفع من جودة و مردودية نظام خدماتها، و كذا توسيع مجال عرض الخدمات الاستشفائية بشكل متوازن ما بين الشبكة الصحية الأولية والمستشفيات.

◀ المجهود المالي

أما فيما يخص المجهود المالي لفائدة قطاع الصحة، فقد ارتفعت الميزانية المخصصة لهذا القطاع برسم السنة المالية 2008 مقارنة بسنة 2007 ب 10,4% إجمالا، لتبلغ 8,12 مليار درهم مما سيتمكن من :

- فتح اعتمادات إضافية لتمكين المؤسسات الإستشفائية العمومية من تحسين خدماتها لفائدة الأشخاص المحتاجين وخاصة فيما يخص الأغلفة المالية المخصصة لاقتناء الأدوية و تأهيل و توسيع عرض الخدمات الطبية. في هذا الإطار تم رصد مبلغ 400 مليون درهم برسم مشروع قانون المالية لسنة 2008 تعزيزا للمجهود المالي الذي تم القيام به برسم سنة 2007، و الذي بلغ 300 مليون درهم و ذلك مواكبة لتفعيل نظام المساعدة الطبية ؛

- العمل على مواصلة إصلاح المؤسسات الإستشفائية، بغية تحسين مواردها الذاتية والرفع من جودة و مردودية نظام خدماتها، و كذا توسيع مجال

عرض الخدمات الاستشفائية بشكل متوازن ما بين الشبكة الصحية الأولية والمستشفيات و ذلك عبر :

- مواصلة بناء ثلاث مراكز استشفائية بفاس، مراكش و وجدة، وانطلاق أشغال البناء ب 11 مستشفى محلي و تأهيل 21 مستشفى ؛
- افتتاح قطب " الأم و الطفل"، بالمركز الإستشفائي لمراكش و" مستشفى الاختصاصات، الأم و الطفل ، المستعجلات و التحاليل" بالمركز الإستشفائي لفاس، و الشروع بالعمل في أكثر من 200 مركز صحي و ثمانية مستشفيات محلية .

3.1 المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

◀ الأهداف والحصيلة

تهدف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية إلى القضاء على الفقر والتهميش والحد من الفوارق مع استهداف الفئات والمناطق الأكثر خصاصة ونهج مقاربة تشاركية في تحديد العمليات وتنفيذها.

ومنذ انطلاق هذا الورش المجتمعي الهام، الذي يعرف وتيرة إنجاز أشغال متصاعدة ، تم إلى غاية شتنبر 2007 إنجاز أكثر من 12.000 مشروع يهم كل القطاعات الحيوية من التجهيزات والخدمات الاجتماعية الأساسية والأنشطة المدرة للدخل وتقوية الكفاءات والقدرات المحلية، حيث استفاد منها ما يزيد على 3.000.000 مستفيد بصفة مباشرة. وقد خصص لهذه المبادرة برسم سنة 2008 اعتمادات بمبلغ 1,2 مليار درهم.

ولتتمين المقاربة التي جاءت بها هذه المبادرة الملكية، وتقوية وقعها على التنمية البشرية، ستنكب الحكومة على العمل لتحقيق التقائية تدخلات مختلف الفاعلين على المستوى الترابي، وتوفير الكفاءات الضرورية في مجال الهندسة

الاجتماعية، والعمل على وجه الخصوص، على دعم الأنشطة المدرة للدخل، باعتبارها المدخل الأساسي لمحاربة الفقر والإقصاء والتهميش.

◀ تقييم المبادرة في مرحلتها الأولى

وفي إطار تفعيل مسلسل تتبع وتقييم آثار العمليات المنجزة وتطبيقا للتعليمات الملكية السامية، تعترم الحكومة القيام بتقييم مرحلي في منتصف 2008 لتقييم نتائج المبادرة. وستوكل هذه المهمة إلى المرصد الوطني للتنمية البشرية الذي يعتبر هيئة مستقلة موضوعة لدى الوزير الأول، تساهم في إعداد تصور عام للتنمية البشرية عبر رصد وتحليل المعطيات الأساسية المتعلقة بالتنمية البشرية وكذا المساهمة في تحديد وتتبع مؤشراتها وتقييم أثرها على المجالات الترابية وذلك من أجل وضع رهن إشارة الحكومة الاقتراحات التي من شأنها تحسين فعالية السياسات العمومية المتعلقة بالتنمية البشرية تكريسا لمبدأ الالتقائية.

2. تحسين ظروف عيش الساكنة عبر تكثيف إنتاج السكن الاجتماعي وتعزيز الولوج إلى التجهيزات الأساسية وملاءمتها مع الحاجيات المتعلقة بالتطهير السائل والصلب وتأهيل النقل الحضري

1.2 السكن الاجتماعي

أ- حجم الاستثمارات والأهداف

يبلغ حجم الاستثمارات العمومية في السكن الاجتماعي برسم سنة 2008 بما فيها تلك المتوقعة من طرف المؤسسات العمومية ما مجموعه 9,145 مليار درهم أي بزيادة بنسبة 9,4% مقارنة مع سنة 2007.

يبلور هذا المجهود المالي عزم الحكومة على النهوض بمجال السكن الاجتماعي قصد الحد من انتشار السكن العشوائي ومحاربة دور الصفيح والرفع من وتيرة إنجاز وحدات السكن الاجتماعي إلى 120.000 وحدة سنويا لتصل إلى 150.000 وحدة في أفق سنة 2012.

ب-التدابير

وعلى هذا الأساس تم اتخاذ عدة تدابير ترمي إلى إنعاش العرض ودعم الطلب منها:

◀ **تعبئة و تجهيز و تهيئة عقارات الدولة و الجماعات المحلية بغرض**

وضعها تحت تصرف المنعشين العقاريين الخواص بشروط مالية تفضيلية تمكنهم من إنتاج وحدات سكنية بتكلفة تلاءم القدرة الشرائية للأسر المعوزة؛

◀ **الرفع من الطاقة الاستيعابية للمدن و تخفيف الضغط عليها، عن طريق**

خلق أقطاب عمرانية جديدة، خصوصا في ضواحي المدن الكبرى. وفي هذا الإطار تم إحداث مدينة تامنصورت بضواحي مراكش (1.180 هكتار/

300.000 نسمة) ومدينة تامسنا قرب الرباط (840 هكتار / 250.000

نسمة) والدراسات جارية لانطلاق أشغال التهيئة بمدن أخرى جديدة :

"ملوسة" بطنجة، "الخيابة" بسطات، و "تكاديرت" باكادير؛

◀ **مراجعة سياسة التعمير عبر تعميم انتشار الوكالات الحضرية التي وصل**

عددها 26 وكالة وإعادة توجيه أنشطتها وتبسيط المساطر المتعلقة بالتعمير.

كما يتم حاليا وضع اللمسات الأخيرة للمدونة الجديدة للتعمير من أجل توحيد

و ملائمة و عقلنة الترسانة القانونية الموجودة المنظمة لهذا المجال؛

◀ **هيكلية المؤسسات التابعة للوزارة المكلفة بالسكنى عبر دمجها في مؤسسة**

العمران وإعادة توجيه أنشطة هذه المؤسسة لكي تلعب دورا تكميليا للقطاع

الخاص من خلال تركيز نشاطها على مشاريع تهيئة و محاربة السكن الغير

اللائق؛

◀ **تسريع إنجاز برنامج "مدن بدون صفائح" لمحاربة السكن غير اللائق**

وتكلفة هذا البرنامج 21 مليار درهم بدعم عمومي يقدر ب 8 مليار درهم

منها 834,08 مليون درهم مبرمجة برسم سنة 2008. ويهدف هذا البرنامج

إلى القضاء على مدن الصفيح في أفق 2010 لفائدة 280.000 عائلة متواجدة بأزيد من 1000 حي صفيحي؛

◀ **تعزيز عمليات ضمان قروض الولوج إلى السكن الاجتماعي** لفائدة الساكنة ذوي الدخل المحدود أو غير القار حيث استفاد صندوق FOGARIM المحدث لهذا الغرض من مساهمة للدولة بمبلغ 425 مليون درهم ليصل عدد الملفات المعالجة في هذا الإطار إلى حدود سبتمبر 2007 حوالي 24.841 ملف أي ما يعادل قروض ممنوحة تصل إلى 3,6 مليار درهم.

◀ **مراجعة منظومة الدعم للمنعشين وإحداث منتج جديد**

ومن أجل تمكين المنعشين العقاريين المتوسطيين من المساهمة في إنجاز مشاريع السكن الاجتماعي و بالتالي خلق دينامية جديدة في هذا القطاع خصوصا بعدما تبين تركيز أكثر من 85 % من الإنتاج في ثلاث جهات فقط ولمحاربة الممارسات التي لا تحترم الثمن المرجعي المحدد ولتعزيز السكن الاجتماعي بالعالم القروي يقترح في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2008 اتخاذ التدابير الضريبية التحفيزية التالية:

- خفض عدد الوحدات السكنية المنجزة في إطار اتفاقية تبرم مع الدولة من 2.500 إلى 1.500 مع الإبقاء على الإعفاء بالضريبة على القيمة المضافة؛
- إعفاء ضريبي شامل مع إعطاء الأسبقية في الاستفادة من تعبئة العقار العمومي المجهز بثمن الكلفة للبرامج السكنية التي تتضمن 500 شقة فما فوق بالوسط الحضري و 100 شقة بالوسط القروي، تنجز في أجل خمس سنوات، بسعر للبيع لا يتجاوز سقف 140.000 درهم للشقة مع مساحة لا تقل عن 50 مترا مربعا (أي ما يعادل 4 مرات متوسط مساحة "البراقة") . ويوجه هذا المنتج الجديد لفائدة الساكنة التي لا يتعدى دخلها 1,5 من الحد الأدنى للأجور.

2.2 التطهير السائل والصلب

◀ التطهير السائل:

يهدف البرنامج الوطني للتطهير السائل والمياه العادمة إلى ربط شامل بشبكة التطهير بنسبة 80% في الوسط الحضري وتقليص التلوث المنزلي بنسبة 80% في أفق 2015 .

ويهم هذا البرنامج الذي تبلغ تكلفته 43 مليار درهم 260 مدينة ومركزا حضريا، بمجموع ساكنة يصل إلى أكثر من 10 مليون من السكان . وفي هذا الإطار، خصص مشروع قانون المالية 2008 مبلغ 300 مليون درهم لمواصلة إنجاز الشطر الأول من هذا البرنامج الذي يهم 130 مدينة ومركزا بمجموع ساكنة تقارب 6,8 مليون نسمة وبكلفة إجمالية تقدر ب 4,8 مليار درهم.

◀ التطهير الصلب:

يشكل قطاع تدبير النفايات الصلبة عموما والمنزلية منها على الخصوص مشكلا حقيقيا للبيئة بالمغرب بحيث أن النقص الحاصل في هذا الميدان يؤثر سلبا على جمالية المدن المغربية وعلى جودة عيش السكان كما يعرقل المجهودات المبذولة للتأهيل الحضري. لذا فإن الحكومة برمجت برسم سنة 2008 مبلغ 100 مليون درهم لإعطاء انطلاقة إنجاز البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية والمماثلة لها. ويهم هذا البرنامج الذي تقدر كلفته ب 37 مليار درهم جميع المدن والحوضر بالمغرب ويهدف على مدى الخمسة عشرة سنة المقبلة تحقيق الأهداف التالية:

- الوصول إلى 90% من نسبة الجمع والتنظيف بالمدن مقابل 70% حاليا ؛

- إنجاز المطارح لمراقبة للنفايات المنزلية والمماثلة لها بجميع المدن وتأهيل وإغلاق جميع المطارح غير المراقبة؛
- تنظيم وتنمية عمليات الفرز والتثمين للنفايات قصد إعادة استعمالها للوصول إلى نسبة 20% في أفق 2020.

3.2 النقل الحضري

تعرف معظم المدن المغربية خصاوصا في البنيات التحتية للنقل الحضري إضافة إلى ضعف جودتها، الشيء الذي نتج عنه اكتضاض الطرق وتعدد الحوادث وكذا تفاقم التلوث البيئي.

موازاة مع العمليات التي تقوم بها الحكومة والرامية إلى إعادة تأهيل وكالات النقل الحضري، انطلق إنجاز دراسة لإعداد استراتيجية للنهوض بهذا القطاع في إطار نظرة شمولية تأخذ بعين الاعتبار الحاجيات المتعلقة بالتأهيل الحضري والحفاظ على البيئة وتحسين ظروف عيش الساكنة وتمكينها من الولوج إلى الخدمات الاجتماعية وتقريبها من أماكن العمل بتكلفة معقولة وذلك في إطار تشاركي مع القطاع الخاص.

وتجدر الإشارة إلى أنه برسم سنة 2008 قد خصص لفائدة صندوق تأهيل قطاع النقل مبلغ إجمالي يصل إلى 400 مليون درهم.

3 إنعاش التشغيل عبر التكوين المهني والتكوين من أجل الإدماج وتنظيم تداريب من أجل اكتساب التجربة المهنية

أكد تصريح السيد الوزير الأول أمام البرلمان عزم الحكومة على السهر لتطبيق مضامين التدابير والتوصيات المنبثقة عن أشغال الأيام الوطنية "مبادرات من أجل التشغيل" وتتبع مختلف مراحل إنجازها بغية ترجمتها إلى فرص شغل للشباب وخاصة حاملي الشهادات منهم. وفي هذا الإطار سيتم خلال سنة 2008:

« تعزيز إنجاز برنامجي " إدماج "و" تأهيل" من أجل تنمية الكفاءات وملاءمتها مع متطلبات سوق الشغل طبقا للاستراتيجيات القطاعية الجديدة المتعلقة بمخططات السياحة و"انبثاق" والصناعة التقليدية والتكنولوجيات الحديثة؛

« الرفع من وتيرة إحداث المقاولات الصغيرة عبر توسيع ودعم التشغيل الذاتي وتوسيع وعصرنة شبكة الشبابيك المخصصة لذلك في إطار برنامج مقاولتي ودعم برامج التكوين في مجال تدبير المقاولات وإنجاز الدراسات لفائدة الشباب الراغب في خلق المقاولات ؛

« تعزيز التكوين بالتدرج المهني الذي يمكن من إدماج أفضل في الوسط المهني عبر تكوين تطبيقي في مجالات الصناعة التقليدية والصيد البحري التقليدي والفلاحة. وقد خصص برسم 2008 مبلغ 50 مليون درهم من أجل إدماج ما مجموعه 25.000 متدرب؛

« إصلاح منظومة الوساطة على مستوى سوق الشغل وتجديد أساليب الحكامة، عبر دعم الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات؛

4 تأهيل العالم القروي ومحاربة آثار الجفاف

أ- الأهداف

تعتبر التنمية القروية من الأولويات الرئيسية للحكومية بهدف:

« تأهيل العالم القروي وتسريع وتيرة ولوج الساكنة القروية إلى التجهيزات الأساسية في مجال الماء الشروب والكهرباء والشبكة الطرقية؛

« تقوية التقائية السياسات القطاعية لفائدة المناطق القروية من أجل النهوض بها وتعزيز الولوج إلى الخدمات الأساسية من تعليم والتكوين عبر التدرج والصحة والسكن الاجتماعي؛

« تنويع مصادر الدخل بالنسبة للساكنة القروية عبر تأهيل قطاع الفلاحة في إطار إستراتيجية متجددة ومحاربة آثار الجفاف وتثمين الموارد القروية وخلق فرص للشغل في قطاعات السياحة القروية والصناعة التقليدية والصناعات التحويلية وتشجيع الأنشطة المدرة للدخل.

ب- التدخلات

« الماء الصالح للشرب

وبخصوص التجهيزات الأساسية، ستعمل الحكومة على إنهاء إنجاز برامج الولوج إلى الماء الصالح للشرب والكهرباء والرفع من وتيرة إنجاز المسالك القروية من 1.500 كلم حاليا إلى 2.000 كلم قصد الرفع من نسبة فك العزلة عن الساكنة القروية إلى 80% في أفق 2015 عوض 55% حاليا.

« التمدرس

كما تولي الحكومة أهمية قصوى لنشر التمدرس وتعميمه في العالم القروي وذلك لتقليص التفاوتات المجالية وتحقيق تكافؤ الفرص بين ساكنة جهات المملكة ودعم مسلسل التنمية الشاملة في هذا الصدد، وسيتم في هذا الإطار إنجاز مؤسسات تعليمية جديدة وإعادة تأهيل الفضاءات التعليمية وتجهيزها وربطها بالماء الصالح للشرب والكهرباء وبشبكة التطهير مع تعزيز وتوسيع شبكة الداخليات والمطاعم المدرسية وتهيئة دورات المياه قصد الرفع من مستوى التمدرس وخاصة للفتيات بالعالم القروي وهكذا فمن المتوقع أن تبلغ النسبة العامة لتمدرس الفتيات ما بين 6 و 11 سنة برسم سنة 2008 ما قدرها 88 % . كما ستتميز سنة 2008 بتعزيز نسبة المستفيدين من المطاعم من 28 إلى 30%.

◀ الصحة

وفي مجال قطاع الصحة، و لأجل الارتقاء بالمستوى الصحي لساكنة العالم القروي، سيتم تعزيز الشبكة الصحية الأولية و ذلك بالشروع بالعمل في 182 مركز صحي قروي جديد خلال سنة 2008 و كذا تكثيف الخدمات المقدمة في إطار البرامج الأولية لوزارة الصحة و خاصة في مجال التلقيح و الصحة الإنجابية و التخطيط العائلي و صحة الطفل و الشباب و مراقبة الأوبئة و محاربة الأمراض المعدية و غير المعدية و حماية و مراقبة الصحة في الوسط البيئي .

◀ تنويع مصادر الدخل

وبخصوص تنويع مصادر الدخل بالعالم القروي تعمل الحكومة حاليا على إعداد إستراتيجية لإصلاح قطاع الفلاحة لوضع منظور متجدد يرمي إلى تنمية القطاعات الفلاحية الواعدة المنتجة لمواد موجهة للتصدير أو لتلبية الحاجيات الداخلية بالأساس عبر تثمين استعمال الراضي الفلاحية والموارد المائية وتعزيز المكننة والتكوين وتقوية المنظمات المهنية والتعاونيات الفلاحية وكذا تسهيل الولوج إلى التمويل.

ويدخل في هذا الإطار مشروع تحسين الإنتاجية الفلاحية المبرمجة في إطار الإتفاقية التي ابرمها المغرب في غشت 2007 مع هيئة تحدي الألفية حيث يهدف هذا المشروع إلى تحفيز التنمية بالقطاع الفلاحي من خلال تشجيع الزراعات غير المستهلكة للماء عبر تنمية زراعة الأشجار المثمرة (الزيتون والنخيل المثمر وأشجار اللوز وأشجار التين) على مساحة 160.000 هكتار وإصلاح بنيات السقي بمدارات الري الصغير والمتوسط على مساحة 57.000 هكتار. هذا، ويبلغ الغلاف المالي المرصد للاستثمارات المتوقعة في إطار قطاع الفلاحة حوالي 300 مليون دولار أمريكي.

« التخفيف من آثار الجفاف

وللتخفيف من آثار الجفاف على الساكنة القروية ، اتخذت الحكومة عدة

إجراءات بنىوية نذكر منها:

أ- **حماية الماشية وإغاثتها عبر التدخلات الآتية :**

- **استيراد حوالي 3 ملايين قنطار من الشعير المدعم قصد توزيعها على مرببي الماشية بثمان مدعم لا يفوق 150 درهم للقنطار مع تحمل الدولة للمصاريف المتعلقة بالنقل باتجاه المناطق النائية وتوزيع حوالي مليوني قنطار من الأعلاف المركبة بثمان مدعم لا يفوق 220 درهم للقنطار وتوزيع مليون قنطار من الذرة المدعمة بثمان 180 درهم للقنطار مع إيقاف استيفاء رسوم الاستيراد والرسم على القيمة المضافة المطبقة على أعلاف الماشية المستوردة من شعير وذرة وحبوب الصوجا.**

- **انجاز برنامج لاستصلاح المناطق الرعوية وزرع الشجيرات العلفية وكذا تكثيف عمليات حماية القطيع ضد الأمراض المعدية وتحسين توريد الماشية من خلال اقتناء شاحنات صهريجية وتهيئة نقط التزود بالماء؛**

ب- **تسريع وثيرة تعويض الفلاحين المستفيدين من برنامج تأمين الحبوب ضد آفة الجفاف والذي هم مساحة 107.000 هكتار لفائدة 7584 فلاح؛**

ج- **ضمان تزويد السوق الداخلي ببذور الحبوب المختارة وذلك من خلال دعم هذه الحبوب المختارة في حدود 115 درهم للقنطار بالإضافة إلى إيقاف استيفاء رسوم الاستيراد المطبقة على البذور المستوردة؛**

د- **تزويد ساكنة تزيد على 1.780.000 نسمة تعرف خصاصا في الماء عن طريق اقتناء الصهاريج وكراء الشاحنات وضمان تسييرها؛**

هـ- إحداث فرص الشغل بالوسط القروي عبر إعطاء الأولوية للعمليات التي تنجزها الإدارات العمومية للمناطق المتضررة من جراء الجفاف

5 الحفاظ على مستوى المعيشة عبر المقاصة

أ- العبء المالي للمقاصة

ومن أجل الحفاظ على مستوى المعيشة وعلى القدرة الشرائية للمواطنين فقد خصص في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2008 مبلغ 20 مليار درهم مقابل 13,5 مليار درهم خلال السنة الحالية لدعم المواد الأساسية، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 49 %. و يعزى هذا الارتفاع من جهة إلى الوضعية التي تعرفها أسعار هذه المواد في الأسواق الدولية حيث انتقل على الخصوص سعر غاز البوطان و مادة الغزوال في السوق الدولية على التوالي من 460 و 480 دولار للطن عند بداية السنة الحالية إلى 800 و 820 دولار للطن، و من جهة أخرى توسيع الدعم إلى القمح الطري الذي ارتفع ثمنه في السوق الدولية من 200 دولار للطن في شهر يناير 2007 ليصل إلى 380 دولار للطن في شهر أكتوبر الماضي.

ب- تحملات المواد النفطية والموارد التي توفرها

◀ التحملات

ونظرا لمستوى الأسعار المسجلة حاليا في الأسواق العامة وللحفاظ على المستوى الحالي للأثمنة عند الاستهلاك تتحمل الدول فارق السعر بالنسبة للمواد النفطية بمبلغ 1,55 درهم للتر بالنسبة للكاوال العادي و 0,85 درهم للتر بالنسبة للبنزين و 1.264 درهم للطن للفيول الصناعي و 60 درهم بالنسبة لقنينة البوتان بحجم 12 كلغرام. وهكذا فإن نظام المقاصة يلعب دورا إيجابيا عبر التخفيض من نسبة التضخم الذي من المرتقب أن ينخفض من 3,3% المسجلة سنة 2006 إلى 2,3% سنة 2007 كما يساهم في المحافظة على القدرة التنافسية للمقاولات من

خلال التحكم في تكاليف عوامل الإنتاج كما يساهم في الحفاظ على الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بقطاعات النفط والسكر والدقيق.

◀ الموارد

وتجدر الإشارة إلى أن الموارد الجبائية الإجمالية (الرسم الداخلي عند الإستهلاك والضريبة على القيمة المضافة) المتأتية من المواد النفطية تبلغ ما مجموعه 13,4 مليار درهم سنويا منها 800 مليون درهم موجهة للجماعات المحلية برسم حصتها من الضريبة على القيمة المضافة و1,5 مليار درهم مخصصة للصندوق الوطني الطرقي و300 مليون درهم مخصصة لصندوق التنمية الفلاحية. وهكذا تبلغ الموارد الجبائية المتأتية من المواد النفطية المستخلصة لفائدة الميزانية العامة للدولة 10,7 مليار درهم وهو ما يمثل حوالي 50% من الإعتمادات المرصدة لعمليات المقاصة برسم سنة 2008.

وهكذا وبالنظر لأسعار المواد النفطية المطبقة عند الإستهلاك فإن حصة الضرائب من هذه الأسعار تمثل بالمغرب حوالي 42% بينما تصل هذه بالنسبة بالدول الأوروبية غير المنتجة للبترول كالبرتغال وأسبانيا وفرنسا ما بين 52 و62%.

ج- اختلالات النظام المالي

ونظرا للعبء الناجم عن هذه الوضعية، يتعين إعادة النظر في النظام الحالي لدعم المواد الأساسية و الذي يشكو من عدة اختلالات نلخصها فيما يلي:

◀ عدم تحقيق الهدف المتوخى من سياسة الدعم المتمثل في تخفيف وطأة أثمان بيع هذه المواد على الطبقات الفقيرة و المعوزة، حيث أن تعميم الاستفادة من الدعم على كافة المستهلكين يشكل عبئا إضافيا على ميزانية الدولة. للإشارة و حسب الدراسات المنجزة فإن الطبقات الفقيرة تستفيد من أقل من 10% من

المبالغ المخصصة من طرف الدولة لدعم غاز البوطان و 1% بالنسبة للغازوال؛

المضاربة في الأثمان، و عدم احترام الأسعار المحددة من طرف الدولة وعدم احترام معايير الجودة المتفق عليها بالنسبة للدقيق المدعم وعدم تسويق الحصص المحددة له؛

د- معالم الإصلاح المقترح

ولإصلاح هذه الإختلالات تعمل الحكومة على دراسة إمكانية إصلاح نظام الدعم الحالي عبر استهداف الطبقات الفقيرة والمعوزة و ذلك لتحقيق الهدف المتوخى من سياسة الدعم والمتمثل في تخفيف وطأة أثمان بيع هذه المواد على هذه الطبقات والحفاظ على قدرتها الشرائية و هذا الإصلاح يركز على المحاور التالية:

إرساء الميكانيزمات التي تمكن من توجيه دعم مباشر للطبقات الفقيرة والمعوزة وذلك بوضع شبكات اجتماعية تستهدفهم مباشرة عبر عمليات تهم بالأساس تحسين وضعهم الاجتماعي (محاربة الهدر المدرسي، التغطية الصحية الشاملة، تشجيع النشاطات المدرية للدخل.....)؛

إتمام برنامج تحرير قطاع المواد النفطية و قطاع السكر مما سيخلق ظروف تنافسية أفضل تمكن من تخفيض كلفة الإنتاج و بالتالي الأثمنة عند الاستهلاك. وبالنسبة لقطاع الطاقة فقد تم وضع إستراتيجية تهدف الحد من آثار تقلبات الأسعار الدولية للمواد النفطية تتمثل في تنويع المصادر وذلك بهدف ضمان التزود بالطاقة بمختلف أشكالها ومواردها، وتعميم الولوج إليها بأقل كلفة مع التخفيف من آثار الفاتورة النفطية على ميزانية الدولة.

« اقتراح في إطار قانون المالية لسنة 2008 مقتضيات تمكن من إحداث آليات تسمح للدولة بتغطية المخاطر المتعلقة بتقلبات أسعار المواد المدعمة في الأسواق الدولية؛